

A
Distr.
GENERALA/45/539
18 October 1990
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجتمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون
البند ٣٤ من جدول الأعمالسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقياالضغط المالي الدولي على اقتصاد نظام الفصل العنصري
لجنوب افريقيا

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٢ - ١	أولا - تصدير
٤	١٦ - ٣	ثانيا - الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية في مجال الضغط المالي على جنوب افريقيا
٨	٥٢ - ١٧	ثالثا - جنوب افريقيا في الإطار المالي الدولي وديونها الخارجية
٨	٣٣ - ١٧	الف - هيكل الميزان الخارجي
١٢	٣٨ - ٣٣	باء - ميزان المدفوعات وتدفقات رؤوس الأموال
١٨	٥٢ - ٣٩	جيم - الاتجاهات الأخيرة المتعلقة بالدين الجنبي لجنوب افريقيا

المحتويات (تابع)

<u>المقحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الصفحة</u>	
٢٤	رابعا - امكانية حصول جنوب افريقيا على الائتمانات التجارية والتدابير التقيدية	٩٠ - ٥٣	
٢٤	٢٦	الف - دور الائتمانات التجارية وضمان القروض في تمويل التجارة الدولية	٥٩ - ٥٣
٢٦	٢٧	باء - تزويد جنوب افريقيا بالائتمانات التجارية وضمان الائتمانات التجارية	٦٠ - ٦٧
٣٢	جيم - الشركاء التجاريين الرئيسيون لجنوب افريقيا : الوصول والقيود	٦٨ - ٧٧	
٣٥	٣٧	دال - الشركاء التجاريين الآخرون : الوصول والقيود هاء - القطاع الخام	٧٨ - ٨٤
٣٩	خامسا - فعالية التدابير المتخذة	٩١ - ١٠٤	

أولاً - تصدیر

١ - أعد هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٧/٤٤ هاء المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الخامسة والأربعين تقريراً عن الروابط المالية للحكومات والمؤسسات المالية الخاصة مع جنوب إفريقيا . وفي ذلك القرار ، فإن الجمعية العامة ، بعد أن لاحظت اعتماد جنوب إفريقيا على الائتمانات والقروض الخارجية ، أسفت وأعربت عن استيائها من أن الممارات الدولية قد توصلت إلى اتفاق مع سلطات جنوب إفريقيا على إعادة جدولة جزء كبير من الديون الخارجية لجنوب إفريقيا لفترة أخرى مدتها ثلاثة سنوات ونصف السنة اعتباراً من ١ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، وحيث الحكومات والمؤسسات المالية الخاصة على الامتناع عن تقديم قروض مصرفية جديدة إلى جنوب إفريقيا ، وطلبت إلى الدول الأعضاء أن تقييد تقديم الائتمانات التجارية وذلك بتخفيف مدة الائتمان القصوى إلى ٩٠ يوماً ، وطلبت إلى الدول التي مازالت تمارس التجارة مع جنوب إفريقيا أن تعمد إلى "عدم تفضيله" جنوب إفريقيا لغيرها التأمين وذلك في تعاملها مع وكالات الائتمان التصديري الرسمية .

٢ - ويستعرض هذا التقرير التدابير التي اعتمدتها الدول الأعضاء بهدف تقييد الائتمان التجاري المخصص لغيرها التجارة مع جنوب إفريقيا ، وكذلك الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية بشأن الضغط المالي على جنوب إفريقيا . ويقدم التقرير عرضاً موجزاً لدور جنوب إفريقيا في النظام المالي الدولي ، موضحاً طبيعة ومدى اعتمادها على مصادر التمويل الخارجية . ويعرض التقرير تحليلاً لموقف جنوب إفريقيا الراهن فيما يتعلق بديونها والتداير الاقتصادية والمالية التي تحاول بها سلطات جنوب إفريقيا مجابهة ذلك الموقف . ويرد بشيء من التفصيل ومدلاً للاتفاق الثالث لإعادة جدولة ديون جنوب إفريقيا ، المعلن في ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، مع تحليل لآخره الفعلي على اقتصاد جنوب إفريقيا . ويقدم التقرير أيضاً إطاراً لفهم كيفية عمل الائتمانات التجارية ، ويستعرض التدابير التي اعتمدتها دول أعضاء مختلفة بهدف تقييد تقديم الائتمانات التجارية إلى جنوب إفريقيا ، مع التركيز على الدول التي لها علاقة تجارية قوية بجنوب إفريقيا . ويرد أيضاً ، بناءً على البيانات المتاحة ، استعراض لمشاركة القطاع المصرفية الدولي في توفير الائتمانات التجارية لجنوب إفريقيا . وترد في الختام مناقشة لفعالية التدابير ، مع عرض موجز لآخر الذي يمكن أن يعود على اقتصاد جنوب إفريقيا من جراء التطبيق الدقيق لهذه القيود الائتمانية .

ثانيا - الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة
والمنظمات الحكومية الدولية في مجال
الضغط المالي على جنوب إفريقيا

- ٣ - في عام ١٩٦٢ ، طالبت الجمعية العامة لأول مرة الدول الأعضاء ، في قرارها ١٧٦١ (د - ١٧) المؤرخ في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢ ، أن تعتمد تدابير اقتصادية ضد جنوب إفريقيا للمساعدة في القضاء على الفصل العنصري . وقد اتخذت الجمعية العامة منذ ذلك الوقت قرارات عديدة طالبت فيها باتخاذ تدابير مالية ضد جنوب إفريقيا ، الامتناع عن تقديم القروض والائتمانات التجارية . وفي عام ١٩٦٦ ، ناشدت الجمعية العامة للمرة الأولى الدول الأعضاء ، في قرارها ٢٢٠٢ (د - ٢١) المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦ ، أن تعمل على إثناء مصارفها الوطنية عن تقديم القروض إلى جنوب إفريقيا أو إلى شركات جنوب إفريقيا . وفي عام ١٩٨٥ ، وبعد فرض حالة الطوارئ في جنوب إفريقيا طلبت الجمعية العامة ، في قرارها ٦٤/٤٠ المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، إلى جميع الدول أن تعتمد تدابير تشريعية و/أو ما يماثلها لإنفاذ حظر تقديم القروض المالية إلى جنوب إفريقيا وحظر الاستثمار فيها ، وببيع الكروغريناند ، وكذلك سحب الاستثمارات من ذلك البلد . وفي تلك السنة نفسها ، حتى مجلس الأمن أياضا (القرار ٥٦٩ (١٩٨٥)) جميع الدول الأعضاء على حظر بيع الكروغريناند وإيقاف تقديم قروض التصدير المضمونة إلى جنوب إفريقيا .
- ٤ - وفي عام ١٩٨٩ ، حتى الجمعية العامة مرة أخرى ، في قرارها ٣٧/٤٤ هاء ، الحكومات والمؤسسات المالية الخاصة على الامتناع عن تقديم قروض مصرفية إلى جنوب إفريقيا ، سواء كان ذلك للقطاع العام أم للقطاع الخاص ، وأن تضع قيودا على تقديم الائتمانات التجارية وأن توقف التأمين على القروض ، وبالتالي تحديد عن طريق (١) تخفيض مدة الائتمان القصوى إلى ٩٠ يوما ، و (ب) "عدم تفطية" جنوب إفريقيا في تعاملها مع الوكالات الحكومية لائتمانات التصدير الرسمية .
- ٥ - ومحظوظ ما أوصت به الجمعية العامة للأمم المتحدة هو أن تعتمد جميع الحكومات تدابير مالية محددة ضد جنوب إفريقيا ، بما في ذلك ما يلي :

(١) حظر تقديم قروض وائتمانات تجارية جديدة ؛

(ب) ايقاف جميع أشكال الترويج والدعم للتجارة مع جنوب افريقيا ، بما في ذلك تقديم أية محفزات أو ائتمانات أو ضمانات أو غيرها من الحوافز فيما يتعلق بالتصدير إلى جنوب افريقيا .

٦ - وفضلا عن ذلك ، طالبت الامم المتحدة الرصد الدقيق لتنفيذ هذه التدابير وتتوقيع العقوبات في حال انتهائها .

٧ - وطلب إلى السلطات البلدية والمحلية في الدول الاعضاء ان تسحب ما لها من حسابات او استثمارات من المصارف ومن الشركات التي تتعامل مع حكومة جنوب افريقيا وأن تمنع عن إبرام عقود او منح تسهيلات للمؤسسات المالية العاملة في ذلك البلد .

٨ - كذلك طلب إلى الوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية ان توفر منع التسهيلات واستثمار الأموال في المصارف والمؤسسات المالية والشركات التي تقدم القروض إلى جنوب افريقيا ، وأن تمنع عن إبرام عقود او منح تسهيلات للمؤسسات المالية التي تتعامل مع تلك الحكومة .

٩ - وبناء على طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، شكل الأمين العام في عام ١٩٨٩ فريقا من الشخصيات البارزة لعقد جلسات استماع والنظر فيما يدللي به الخبراء من شهادات بشأن الحالة في جنوب افريقيا (جنيف ، ٤ - ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩) . ومن ثم فإن الهدف الاساسي لجلسات الاستماع كان دراسة حالة التغير الجاري في جنوب افريقيا وببحث الإجراءات التي يمكن للمجتمع الدولي أن يتخدتها عن طريق الجزاءات وغيرها من الوسائل - إما مباشرة او عن طريق الشركات عبر الوطنية - بفرض تعجيل القضاء على الفصل العنصري والمساهمة بصورة إيجابية في تحسين أداء مجتمع ما بعد انتهاء الفصل العنصري في جنوب افريقيا . وقد ارتكزت جلسات الاستماع هذه على عملية سابقة ، اضطلع بها فريق من الشخصيات البارزة رأسه الرايت أونرابل مالكولم فريزر ، رئيس وزراء استراليا السابق . وعقدت جلسات الاجتماع في نيويورك في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ وأسفرت عن مجموعة شاملة من التوصيات قدمت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٨٦ وقام رئيس الفريق بعد ذلك بعرضها على الجمعية العامة . وحيث فريق الشخصيات البارزة المنشأ لإدارة جلسات الاستماع الثانية ، ضمن جملة أمور ، على ما يلي :

(١) أن تقوم وكالات ائتمانات التصدير الرسمية ، مثل إدارة ضمان ائتمانات التصدير التابعة للمملكة المتحدة ، "بعدم تنفيذ" مخاطر جنوب افريقيا وإبقاءها دون تنفيذ ؛

(ب) أن تعيد وكالات التنظيم الوطنية ومصرف التسويات الدولية النظر في شروطها المتعلقة بتقديم قروض لجنوب افريقيا بفترة توضيح تدهور الملاعة المالية لجنوب افريقيا ؛

(ج) أن تكفل السلطات الوطنية أن تكون أية ائتمانات تجارية تمنحها مصارفها لجنوب افريقيا قصيرة الأجل جدا - بحيث لا تتجاوز ٩٠ يوما - لإيضاح تدهور الملاعة المالية لذلك البلد ولمواصلة الضغط على سلطات جنوب افريقيا ؛

(د) أن تمنع الحكومات (وبخاصة حكومة سويسرا) سلطات جنوب افريقيا من جمع الاموال سواء عن طريق مبادرات الذهب أو عن طريق بيع الذهب في السوق الآجلة .

١٠ - كما أن لجنة الأمم المتحدة المعنية بالشركات عبر الوطنية طلبت ، في آخر قرار لها ، إلى جميع المؤسسات المالية والإنسانية المتعددة الأطراف أن توقف فورا كل أنواع الدعم لجنوب افريقيا وكل شكل آخر من أشكال التعاون معها ^(٢) .

١١ - أما اللجنة المعنية بإجراءات مناهضة الفصل العنصري التابعة لمؤتمر العمل الدولي المعقود في عام ١٩٨٨ ش في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ ، فقد حثت الحكومات على رفع ترحيل القروض والامتناع عن تقديم قروض وائتمانات تجارية جديدة وكذلك الضمانات الائتمانية إلى جنوب افريقيا ^(٣) . وفي عام ١٩٨٩ ، أنشأت منظمة العمل الدولي فريقا من الخبراء المستقلين لرصد تنفيذ الجزاءات وغيرها من الإجراءات المتخذة في جميع أنحاء العالم لمناهضة الفصل العنصري وقد أنشئ هذا الفريق طبقا للنتائج التي توصلت إليها اللجنة المعنية بإجراءات مناهضة الفصل العنصري في الدورة الخامسة والسبعين (١٩٨٨) لمؤتمر العمل الدولي . وقد يركز على الدراسات المتعلقة بفرض حظر على الفحم الذي تنتجه جنوب افريقيا ، وفرض جزاءات مالية فعالة ، وقطع العملات الجوية مع جنوب افريقيا . وقد نظر الفريق بالفعل في دراسة أولية بشأن موضوع الجزاءات المالية .

١٢ - أما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، فيما لا يقدمان منذ عدة سنوات أية قروض إلى جنوب افريقيا . وعلى الرغم من أن ذلك البلد لا يزال عضوا في كلتا المنظمتين ، فإنه لم يمثل منذ عام ١٩٧٤ في مجلس محافظي أي منها ، ومن ثم لم يكن له أي قول في سياساتها . وعلاوة على ذلك ، فإن قانون الإسكان الداخلي والانتعاشر والاستقرار الدوليين لعام ١٩٨٣ في الولايات المتحدة يتضمن نصا يقتضي من مدير صندوق

النقد الدولي ، وهو من الولايات المتحدة ، أن يصوّت ضد أية طلبات من البلدان التي تمارس الفصل العنصري للحصول على حقوق سحب من الصندوق تتجاوز الحصة المقررة . وقد سحبت جنوب إفريقيا أموالاً في عام 1982 ، وسدّدت تلك الأموال بحلول عام 1987 . وكانت جنوب إفريقيا قد تلقت في الماضي عدة قروض مشاريعية من البنك الدولي ، شدّ آخرها بالكامل في عام 1976 . ولا تتوفّر في جنوب إفريقيا حالياً الشروط التي تؤهّلها لأن تكون مقتضى محتملاً . ويواصل كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي رصد التطورات الاقتصادية والاجتماعية في جنوب إفريقيا .

١٣ - وأوصت الدول الأعضاء في الكومونولث ، في اجتماع رؤساء الحكومات المعقود في ناسو في عام 1985 ، باتخاذ مجموعة شاملة من التدابير الاقتصادية ضد جنوب إفريقيا ، بما في ذلك حظر تقديم قروض حكومية . وفي اجتماع رؤساء الحكومات المعقود في كوالالمبور في عام 1989 ، اتفقت تلك الدول ، فيما عدا المملكة المتحدة ، على أنه ينبغي تشديد تلك التدابير ؛ واقتصرت ، لهذه الغاية ، أن تطلب الحكومات الأعضاء إلى جميع المصارف والمؤسسات المالية تخفيف الحد الأقصى لفترة القروض الائتمانية التجارية إلى تسعين يوماً ، وأن تجعل جميع وكالات ائتمانات التقدير الرسمية "تنزع التغطية" عن جنوب إفريقيا فيما يتعلق بأغراض التأمين على الائتمانات التجارية .

١٤ - وقد دأبت منظمة الوحدة الأفريقية على مطالبة أعضائها باعتماد جراءات شاملة وإلزامية ضد جنوب إفريقيا . وفي عام 1986 خاتمة ، طالب مجلس وزراء المنظمة (قرار المجلس الوزاري ١٠١٩ (د - ٤٣)) المصارف التي أعادت جدولة ديون جنوب إفريقيا بيان تستولي على الأصول المملوكة لجنوب إفريقيا في الخارج ، أما في دورته العادية الخمسين المعقدة في ٩ديسمبر في عام ١٩٨٩ ، فقد حثّ المجلس المجتمع المصرفـي الدولي على عدم إعادة جدول ديون بريتوريا الخارجية (قرار المجلس الوزاري ١٢٠٧ (د - ٥٠)) .

١٥ - وطالبت حركة بلدان عدم الانحياز ، في إطار دعوتها إلى فرض جراءات شاملة وإلزامية ضد جنوب إفريقيا ، باعتماد جراءات مالية . وعلى وجه التحديد ، حثّ مؤتمر وزراء خارجية حركة عدم الانحياز ، الذي عُقد في لواندا في عام ١٩٨٥ ، جميع المؤسسات المالية الوطنية والدولية على إيقاف مساعدتها لجنوب إفريقيا (انظر A/40/854-S و Corr.1/A/17610) . وفضلاً عن ذلك ، طلبت حركة عدم الانحياز ، في مؤتمر رؤساء الدول المعقود في هراري في عام ١٩٨٦ ، التوقف عن تقديم القروض المالية وأي نوع من الضمان التأميني الحكومي للائتمانات إلى بريتوريا (انظر A/41/697-S/18392) .

١٦ - وقد طرحت هذه المقترنات كلها اعتقاداً بأنها سوف تفرض ضفطاً على سلطات جنوب إفريقيا على نحو يجعل بالقضاء على الفصل العنصري . ويبدو أن الأساس الذي يستند إليه هذا التوقع هو اعتماد اقتصاد جنوب إفريقيا بوجه عام على أسواق التجارة ورأس المال الدولية . والدليل على هذا الاعتماد يكمن في هيكل ميزان مدفوعات جنوب إفريقيا ، وكذلك في سياسات تشبيث الأسعار والتكييف الهيكلي التي اعتمدتها سلطات جنوب إفريقيا في السنوات الأخيرة . وتعد معالجة هذه المسائل في الفصل الثالث .

ثالثاً - جنوب إفريقيا في الإطار المالي الدولي
وديونها الخارجية

الف - هيكل الميزان الخارجي

١٧ - إن اقتصاد جنوب إفريقيا ، شأنها شأن البلدان الأخرى المنتجة للسلع الأساسية ، اقتصاد مفتوح . وفي عام ١٩٨٩ ، بلغت حصة الواردات من السلع والخدمات في مجموع الناتج المحلي الإجمالي أكثر من ٢٥ في المائة ، في حين بلغت حصة الصادرات ٣٣ في المائة . ولذلك فإن الاقتصاد عرضة للتاثير بآي تباطؤ يشوب الاقتصاد العالمي والتغيرات في الأسعار الدولية للسلع الأساسية .

١٨ - وبصورة أكثر تحديداً ، تعتمد جنوب إفريقيا اعتماداً شديداً على تصدير السلع الأساسية إلى الاقتصادات الصناعية ، وبخاصة الغلزات والمعادن الثمينة ، حيث يدر الذهب ثلث مجموع ايرادات التصدير تقريباً (بعد أن كان يدر ٤٤,٥ في المائة في عام ١٩٨٠) وتمثل الصادرات المصنوعة ثلثاً آخر من ذلك المجموع .

١٩ - وبلغت حصة قطاع الصناعة التحويلية ٢٣,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٧٠ ، ولكن هذه الحصة ركبت بوجه عام منذ ذلك الوقت ، فلم تزد عن ٢٤,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ١٩٨٨ . ولا يمكن توسيع الاقتصاد الداخلي إلا عن طريق استيراد المعدات الانتاجية والسلع الوسيطة اللتين تشكلان معاً نحو ٨٠ في المائة من مجموع الواردات .

٢٠ - ونتيجة لذلك ، ورغم أن جنوب إفريقيا لديها بعض ملامح "البلدان الحديثة التصنيع" ، فقد يكون من الصدق تعريفها بأنها بلد مصدر للسلع الأولية يتسم بتقدّم النمو على نحو غير عادي ، ولكنها لم تصل إلى مستوى البلدان الهمة المنتجة للسلع

المصنوعة . وعدم وصولها إلى هذا المستوى يرجع بدوره إلى المعالم الهيكلية للاقتصاد جنوب إفريقيا . فثمة قطاع يتميز بارتفاع الدخول وعلو مستويات الاستهلاك المحلي وتقدم مناعات الرعاية والخدمات وكبر حجم ملكية رأس المال . والقطاع الآخر يتميز بانخفاض الدخول وهبوط مستويات الاستهلاك المحلي وتختلف مناعات الرعاية والخدمات وضالة ملكية المال . وهذا القطاع من الاقتصاد معروف أيضاً لبطالة هيكلية متزايدة (طويلة الأجل) ولفقر واسع الانتشار .

٢١ - وفي الماضي ، كان موقف الحساب الجاري لجنوب إفريقيا الفارق بين الواردات والمصادرات من السلع والخدمات - يعكس دورتها الاقتصادية ، حيث تعاقبت بالتناوب حالات الزيادة والعجز . وكلما نما الاقتصاد بمعدل يزيد عن ٣ في المائة في العام ، تتزايد الواردات بشكل سريع .

٢٢ - وعلاوة على ذلك ، ظل شمة اتجاه ملحوظ عبر العقود القليلة الماضية إلى تزايد الكثافة الرأسمالية للإنتاج ، مما يعني أن شمة اعتماداً متزايداً على السلع الرأسمالية المستوردة ، أما في فترات النمو البطيء ، فقد انخفض حجم الواردات ، مما كان يتبع للحساب الجاري تحقيق فائض - ويسبب انخفاض العجز .

٢٣ - وفي الماضي ، كان هذا النمط ثابتاً بشكل ملحوظ . وخلال انتعاش الدورة الاقتصادية ، كان يجرى تمويل حالات العجز في الحساب الجاري من الخارج . وارتفاع معدلات النمو وكبار حجم الأرباح قد جعلا من جنوب إفريقيا مركزاً جذاباً بالنسبة لاستثمارات الأوراق المالية والقروض الأجنبية ، مما حقق فائضاً في الحساب الجاري .. وخلال مرحلة الركود ، يترتب على فوائض الحساب الجاري حدوث عجز في حساب رأس المال . وقد كانت تدابير السياسة العامة المتعلقة بالنقد والضرائب ، والمتخذة من قبل الحكومة ، ترمي إلى إحداث ما يناسب من تعديلات .

٢٤ - ولقد تغير هذا الموقف بشكل كبير ، مع هذا ، من جراء أزمة العملات الأجنبية التي وقعت بجنوب إفريقيا في عام ١٩٨٥ . وفي ظل غياب أي تدفقات رأسمالية كبيرة إلى الداخل ، اضطرت حكومة جنوب إفريقيا إلى اتباع سياسات ترمي إلى توليد فائض كبير مستمر في الحساب الجاري من أجل الوفاء بالتزامات سداد الديون .

٢٥ - وفي الفترة من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٨٩ (انظر الجدول ١) لم يبلغ المتوازن السنوي للنمو في الناتج المحلي الإجمالي سوى ١,٥ في المائة ، كما أن النمو الأكبر

قوة الذي حدث في عام ١٩٨٨ (٣٧ في المائة) قد أبرز بوضوح ما يوجد من عوائق خارجية ، فال الصادرات قد ازدادت بنسبة ٢٢,٥ في المائة أما فائض الحساب الجاري فقد هبط بمقدار النصف . وقد اضطرت الحكومة ، بسبب ضعف الميزان الخارجي واستمرار وهن قطاعي الادخار والاستثمار داخل البلد ، إلى التشدد في سياستها المحلية من أجل إبطاء عجلة الاقتصاد . وكانت نتيجة ذلك حدوث نمو متواضع يبلغ ٢,١ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٩ ، وتوقف نمو الواردات (١٠ في المائة) .

٢٦ - وخلاف نفس الفترة (١٩٨٩-١٩٨٥) ، كان الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام (الحكومي) بمثابة العاملين الأساسيين في نمو الناتج المحلي الإجمالي . أما النمو الاستثماري الشاب ، الذي هبط عاماً بعد عام منذ سنة ١٩٨١ إلى سنة ١٩٨٥ ، فلم يتعرض خلال السنتين الأخيرتين إلا لانتعاش ضئيل (انظر الجدول ١) .

٢٧ - وكان شمة نجاح جزئي فقط للمحاولات التي بذلتها سلطات جنوب افريقيا في مجال استخدام السياسة النقدية للحد من التضخم . وحتى النصف الأول من عام ١٩٨٩ ، تعرضت هذه السياسة للتغيرات قصيرة الأجل بسبب اعتبارات أخرى . كما أن التعديلات الكثيرة والسريعة التي ادخلت على أسعار الفائدة (انظر الجدول ٢) قد أدت ، حتى منتصف عام ١٩٨٨ ، إلى حدوث تغييرات في سرعة تداول الأموال ، مما زاد وبالتالي من صعوبة تحقيق الأهداف المالية . وقد أضحت فعالية السياسة الحكومية موضع تشكيك كبير بسبب تكرر الاخفاق في بلوغ الأهداف .

٢٨ - بيد أن حكومة جنوب افريقيا قد انتهت ، منذ الرابع الأول من عام ١٩٨٩ ، استراتيجية اقتصادية مخالفة تتالف من : (أ) سياسات لتشبيب الأسعار في الأجل المتوسط ؛ (ب) سياسات للتكييف الهيكلي طويلة الأجل . وسياسات التشبيب تتضمن رفع أسعار الفائدة لتشجيع المدخرات وتقيد الاستهلاك ؛ واتباع سياسة نقدية ذات هدف ثابت بفية الحد من التضخم ؛ وتخفيض عجز الميزانية إلى ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ، مما يجعل الحكومة في موقف محايده بالنسبة للمدخرات .

٢٩ - أما سياسات التكييف الهيكلي فتشمل الاضطلاع ببرنامج طموح لنقل الملكية إلى القطاع الخاص ، والتخفيض من ضوابط النظام المالي ، وتطبيق خطة عامة جديدة لحرز الصادرات ، وإصلاح هيكل التعريفة الجمركية . والهدف من ذلك هو تشجيع النمو من خلال تهيئة بيئة تيسر للقطاع الخاص ، أكثر من غيرها ، استخدام استراتيجيات ذات وجهة سوقية .

الجدول ١ - جنوب إفريقيا : النسبة المئوية للنمو في عدابر
مختارة من الحاجة المحلي الإجمالي ، ١٩٨٥-١٩٨٩

(بالأسعار الحالية لعام ١٩٨٥)

١٩٨٩					١٩٨٨							
الربع الرابع		الربع الثالث		الربع الثاني	الربع الرابع		الربع الثالث		الربع الثاني	الربع الرابع		الاستهلاك الخام
المتوسط السنوي	الرابع	الثالث	الثاني	الرابع	الثالث	الثاني	الرابع	الثالث	الرابع	الثالث	الثاني	المستهلاك الحكومي
٢,٩	٠,٦	٠,٣	١,٣	١,٩	٤,٩	٦,٣	٥,٧	٤,٦	٤,٩	٢,٧	٠,٨	٢,٦-
٤,٦	٥,٣-	٧,٩-	٦,٣-	٤٢,٠	١,٦	٣,٣	٩,٧-	١٤,٢-	٣٠,٦	٣,٩	٢,٣	٣,٤
٤,٠	٣,٢-	٠,٦	٤,٦	٥,٦	٨,٦	٢,٠	٦,٩	١١,٢	١٢,٦	٢,٤-	١٧,٩-	٧,٢-
٠,٨-	٧,٧-	٧,٥-	١,٣-	٧,١	٧,٧	٠,٤	٦,٣-	١,٥	٢٥,٠	٤,١	٠,١	٧,٨-
٩,٥	٠,٨-	١٢,٧-	٥٣,٣	١٤,٥-	٥,٧	١٩,٤	٢٦,٣	١٢,٠	٥,٠-	٢,٦-	١,٤-	١٠,١
٠,١	٢٠,٧-	٣٨,٤-	٥١,١	٥,٦-	٢٢,٥	١١,٠	١٠,٦-	٨,٩	٧٩,٣	٣,٩	٣,٦-	١٤,٨-
٢,١	١,٥-	١,١	١,٣	٢,١	٢,٧	٢,٤	٢,٩	٢,٥	٥,٥	٢,١	٠,٣	٠,٨-

المستهلاك الشابـ	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥
الم المحلي الإجمالي	٢,٤-	١٧,٩-	٧,٢-
الإنفاق المحلي الإجمالي	٤,١	٠,١	٧,٨-
+ المصادرات	٢,٦-	١,٤-	١٠,١
- الواردات	٣,٩	٣,٦-	١٤,٨-
الم الحاجة المحلي الإجمالي	٢,١	٠,٣	٠,٨-

المصدر : South Africa Reserve Bank Quarterly Bulletin, March 1990

٣٠ - وهذا الجانبان من الاستراتيجية يعكسان مدى تأثير نظرية الاقتصاد الحر ، وذلك رغم ما يبدو من ارتفاع حدة النزعة التدخلية لدى الدولة في جنوب إفريقيا بشكل يزيد كثيراً عما هو عليه الحال في البلدان الأخرى المتقدمة النمو التي اتبعت سياسات مماثلة في السنوات الأخيرة . والمراد الأساسي لهذه الاستراتيجية يتمثل في كفالة توجيه النمو الناتج نحو التصدير ، ولاسيما في مجال التمنيع ، وتشجيعه من خلال ترجيح كفة السلع الأولية . وشأنه هدف شانوي يتضمن إيجاد "تصنيع ذي وجهة داخلية" من شأنه أن يركز التنمية حول تشجيع الأنشطة القائمة على كثافة العمل مع انخفاض عنصر الاستيراد .

٣١ - وباستثناء الربع الأول من عام ١٩٨٨ ، ظل الحساب الجاري لميزان المدفوعات يحقق فائضاً منذ عام ١٩٨٥ (انظر الجدول ٣) . وعلى الرغم من الجراءات التجارية الدولية المفروضة منذ عام ١٩٨٥ ، فقد تميز أداء الصادرات بـإيجابية ، مما يرجع جزئياً إلى قلة تأثر المنتجات المعدنية ، فيما يبدو ، بهذه الجراءات . وقد يفسر هذا أيضاً تلك المحاولات التي تبذلها جنوب إفريقيا في مجال التنويع وفتح أسواق جديدة ، وذلك رغم محدودية نجاحها في هذا المضمار . وفيما عدا ما حدث من تسارع مؤقت في عام ١٩٨٨ ، ظلت الواردات منخفضة ، مما يعود أساساً إلى تلك السياسات الاقتصادية المتشددة التي تولىها ضرورة تقليل الطلب المحلي لكافلة تحقيق فائض في الحساب الجاري .

٣٢ - والمعاملات غير المنظورة في الحساب الجاري تتسم باستمرار بالعجز ، فحصيلة الخدمات تنطوي ما يقل عن نصف المدفوعات . ومع هذا ، فقد حدث هبوط يبلغ ٥٠ في المائة تقريباً في فترة الثلاثين عاماً الممتدة من عام ١٩٥٦ إلى عام ١٩٨٥ ، وذلك فيما يتعلق بتحويلات الأرباح السمية وغير السمية باعتبارها نسبة من عوائد التصدير .

باء - ميزان المدفوعات وتدفقات رؤوس الأموال

٣٣ - يتتألف الحساب الرأسمالي لميزان المدفوعات من تدفقات رؤوس الأموال في صورة استثمارات وقروض . والاستثمار يمكن تحويله عن طريق الأسهم أو الدين . ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف السبعينيات ، كانت المدخرات المحلية تحل محل رأس المال الأجنبي ، وذلك باعتبارها تشكل المصدر الرئيسي للاستثمار^(٤) . وشأنه دراسة أخيرة تشير إلى أن "قرابة ٨٨ في المائة من الزيادة في قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين عامي ١٩٥٦ و ١٩٨٠ ، والتي تبلغ ١١ بليون دولار ، ترجع إلى مكاسب

**الجدول ٢ - جنوب إفريقيا : التغيرات في أسعار سلع
وأسعار صرف مختارة ، ١٩٨٥-١٩٨٩**

١٩٨٩				١٩٨٨											
الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول
١٤,٧	١٥,١	١٥,٠	١٣,٦	١٣,٩	١٣,٢	١٢,٣	١٢,٠	١٢,٨	١٦,١	١٨,٦	١٦,٣	١٣,٧	١٣,٢	١٣,٠	١٣,٣
١٩,٨	٢١,٠	٢٠,٠	١٩,٧	١٨,٧	١٥,٢	١٧,٣	١٦,٠	١٦,٧	١٣,٥	١٤,٣	٢١,٥	٩٨,٧	٩٧,٦	٩٧,١	٩٨,٤
٤٥٦٤	٤٤٠٨	٤٩١٤	٤٤٠٨	٤٨٨١	٤٠٢١	٤٤٢٣	٣٦٥٥	٣٧٥٣	٤١٦٨	٤٠٦٨	٣٧٢٢	٢٨١١	٣٦٥٥	٣٧٥٣	٤٠٦٨
الرائد															
أسعار المستهلك (النسبة المئوية)															
أسعار الفائدة (أسعار الفائدة الأولية على القروض) (النسبة المئوية)															
سعر الصرف الفعلي (١٩٨٥ = ١٠٠)															
سعر الصرف للدولار الولايات المتحدة /															

المصدر: صندوق النقد الدولي ، الإحصاءات المالية الدولية ، أيار/مايو ، ١٩٩٠ و South Africa Reserve Bank Quarterly Bulletin،

March 1990

الجدول ٢ - جنوب إفريقيا : الحساب الجاري لميزان المدفوعات ، ١٩٨٩-١٩٨٥^(١)

(بملايين الراندات)

	١٩٨٩				١٩٨٨				١٩٨٧				١٩٨٦		١٩٨٥	
	الربع الرابع السنوي	الثالث	الثاني	الأول	الربع الرابع السنوي	الثالث	الثاني	الأول	الربع الرابع السنوي	الثالث	الثاني	الأول	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
مادرات السلم (تسليم ظهر العرقي)																
٢٩٠٠٠	٣٨٧٣٠	٤٠٦١٠	٤٤٣٢٠	٣٦٥٦٠	٣١٤٧٢	٣٦٤٧٦	٣٣٨٣٠	٣٩٢٨٢	٣٦٣٠	٣٥١٤٦	٣٥٠٦٨	٣٠٤٦٥				
مافي إنتاج الذهب																
١٩٢٢٨	٢٠١٢٣	١٩٦٧٠	١٨٩٧٠	١٩٧٨٠	١٩٧٨٠	١٩٦٣٢	١٩٦٣٢	١٩٩٦٨	١٨٥٣٠	١٧٧٩٣	١٦٧١٩	١٥٦٦٠				
واردات السلم (تسليم ظهر العرقي)																
٦٦١٢٢	٥٠٨٧٣	٤٣٩٣٠	٤٩٥٨٠	٤٢١٥٠	٤١٥٣٠	٤٠٧٠	٣٩١٧٠	٣٦٧٨٠	٣٦٢١٠	٣٥٠١٤	٣٣٤٥٠					
حصيلة الخدمات																
٩٢٩٧	٩٤٩٨	٩٧٧٠	٩٢٣٠	٨٦٩٠	٨٢٣٠	٨٠٥٨	٧٥٠٤	٧٥٠٤	٦٩٣٢	٦٤٥٣	٦٢٢٢	٥٧٩٦				
مدفوعات الخدمات																
٢٠٢٨١	٢٢٢٣٣	٢٠٩٠٠	٢٠٧٩٠	١٧٧٩٠	١٦٨٨٣	١٧٩٧٣	١٧٧٠١	١٦٣٩٤	١٥٤٦٠	١٥٢٥٠	١٥٦٦٤	١٣١٠٩				
مدين الحساب الجاري																
٤٠٩٧	٥٨٦٨	٥٨٢٠	١٩٧٠	٢٧٠	٢٧٠	٥٤٤٦	٤٦٣٠	١٧٧٦٨	١٧١٥٢	٦١٩٦	٧					

South African Reserve Bank Quarterly Bulletin, March 1990 : المحمد

(١) المعدلات السنوية معدلة حسب الفضول .

تم استثمارها من جديد أو جرى الاحتفاظ بها ، وما يقل عن ١٣ في المائة يُعزى إلى تدفقات رأسمالية جديدة من الخارج^(٥) . ويعكس هذه الحقيقة أن طبيعة الاستثمار الأجنبي في جنوب إفريقيا قد تغيرت عما كانت عليه في منتصف الخمسينيات . ففي الوقت الذي كان فيه الاستثمار السهمي الطويل الأجل يمثل ٧٥ في المائة من الاستثمار الأجنبي في جنوب إفريقيا في عام ١٩٥٦ ، غلب على الاستثمار الأجنبي بحلول عام ١٩٨٥ طابع الدين ، ولاسيما الدين القصير الأجل ، الذي بلغ في عام ١٩٨٥ ٤٠ في المائة بالكامل من كافة الخصوم الخارجية لجنوب إفريقيا^(٦) . (انظر الجدول ٤) . ومعظم هذا الدين قد تراكم في الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٥ ، وهي فترة قد اتسمت بهبوط أسعار الذهب العالمية بشكل حاد وبارتفاع معدلات تضخم الأسعار على الصعيد المحلي ، ولاسيما في النصف الثاني من عام ١٩٨٤ ، وبانخفاض مستوى الرائد إلى حد كبير في أسواق القطع الأجنبية .

٣٤ - وفيما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٤ ، تزايد الدين الخارجي بنسبة ٥٠ في المائة مقارنة بالدولار ، (مما يشكل ارتفاعاً يتراوح بين ١٦,٩ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة و ٢٤,٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) ، ولكن هذه الزيادة قد ناهزت ٤٠٠ في المائة إذا قيست بالرائد (من ١٢,٦ بليون رائد إلى ٤٨,٢ بليون رائد) ، وذلك من جراء انخفاض قيمة الرائد . وفي نفس الفترة ، تزايدت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٠,٣ في المائة إلى ٤٥,٧ في المائة .

٣٥ - غالبية الزيادة في الافتراض كانت تعزى إلى القطاع الخاص ، الأمر الذي يرجع في جانب منه إلى تطور سوق النقد الأوروبية ، وفي جانب آخر ، إلى سعي التجارة المحلية إلى الاقتراض بمعدلاتفائدة أكثر انخفاضاً . وبحلول الأزمة المالية في عام ١٩٨٥ ، كانت نسبة ٧٢ في المائة تقريباً من قروض جنوب إفريقيا في صورة مكوك قصيرة الأجل من مختلف الأنواع ، وكثير منها على شكل قروض قائمة فيما بين المصارف . وحتى عندما كان الأمر على هذا النحو ، فإن كمية الدين لم تكن بالكبيرة ، سواء قيست أداء الناتج المحلي الإجمالي أو قورنت بديون البلدان الأخرى . وما كانت تعانى منه جنوب إفريقيا بالفعل هو أزمة في السيولة .

٣٦ - وفي عام ١٩٨٥ ، قامت سلطات جنوب إفريقيا بإعادة ادخال سعر صرف مزدوج باعتبار ذلك يشكل جزءاً من حل الأزمة . وهذا النظام يتضمن تحديد سعر صرف تجاري للرائد فيما يتصل بجميع المعاملات الداخلية في الحساب الجاري (الرسوردات ، والمصادرات ، والمعاملات غير المنظورة) وفيما يتعلق بالقروض الأجنبية . وكافة معاملات

الجدول ٤ - جنوب افريقيا : التغيرات الحاملة في الدين الخارجي

نهاية آب/أغسطس ١٩٨٥ - نهاية آب/أغسطس ١٩٨٨

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

التغيرات في الدين الخارجي
بين نهاية آب/أغسطس ١٩٨٥
ونهاية آب/أغسطس ١٩٨٨

الدين الخارجي المستحق في
نهاية آب/أغسطس ١٩٨٨
نهاية آب/أغسطس ١٩٨٥

٠	٤	٣	٢	١	
(٢-١)	(٢-١)	(٣)	(٣)	(٣)	
(بأسعار الصرف في نهاية آب/ أغسطس ١٩٨٥)					
٨٣١-	٨٠٠-	٤٨٦	٥١٧	١٣٧	القطاع المصرفي
١٥٦١-	٣٤٨-	٤٢٨٦	٥٦٠٠	٥٩٤٨	القطاع العام
٧٣٠-	٣٠٩-	٢٠٩٨	٢٠١٩	٢٨٢٨	القطاع الخاص
القروض المتوسطة والطويلة					
٣٤٣٦	٣٤٧٦	٣٤٣٦	٣٤٧٦	-	الأجل
٣١٣	٣٠١٩	١٠٤٠٦	١٣١١٢	١٠٠٩٣	المجموع
داخل شبكة الديون المؤجلة :					
٣١٥-	١٢٣	٢٣٧٧	٢٨١٥	٢٧٩٢	القطاع العام
٤٠٦٠-	٣٨٦٥-	٤٧٥٤	٤٩٤٩	٨٨١٤	القطاع المصرفي
١٠٩٠-	٨١٣-	١٠٣٢	١٣٠٩	٢١٢٢	القطاع الخاص غير المصرفي
٥٤٦٥-	٤٠٠٠-	٨١٦٣	٩٠٧٣	١٢٦٢٨	المجموع
٥١٥٢-	٣٥٣٦-	١٨٥٦٩	٢١١٨٥	٢٢٧٢١	المجموع الكلي

المصدر : South African Reserve Bank Quarterly Bulletin, March 1990

(١) من المعتقد أن ٦٠ في المائة تقريباً من هذا المبلغ تتالف من سندات لحامليها

(٢)

١٣٠٩ (٩٠)

حساب رأس المال الأخرى ، بما فيها استثمارات الأوراق المالية الأجنبية في أسمه جنوب إفريقيا واسترجاع عوائد تخفيف الاستثمار وتحركات رؤوس الأموال على يد المهاجرين ، تتم من خلال سعر صرف مالي عام للراند يتسم بالمزيد من الانخفاض . وبالتالي ، فإن سعر الصرف المالي للراند يجري تحديده من خلال ميزان العرض والطلب ، وهو يعد بمثابة عامل حافز للاستثمار الأجنبي وعامل مثبط لعادة الاموال الأجنبية إلى بلدانها . كما أنه يعزل سعر الصرف التجاري الذي يستخدم في غالبية المعاملات عن الضغط الذي يتولد من الارتفاع المفاجئ في تخفيف الاستثمار ، وهذا الضغط ، الذي يتحمله بالكامل سعر الصرف المالي للراند ، يحد نفسه إذ أن تخفيف السعر يصل إلى مستوى من شأنه أن يلغى جاذبية الاستثمار في تخفيف الاستثمار .

٣٧ - أما مستوى الخصم ، أي الزيادة المتوقعة لعرض الراند المالي على يد المستحبين من اقتصاد جنوب إفريقيا بالنسبة للطلب على هذه العملة من جانب المستثمرين والمهاجرين الجدد ، فهو يعد بمثابة دلالة على مشاعر رجال الأعمال الأجانب . وقد بلغ هذا الخصم ذروته (٥٢ في المائة) في عام ١٩٨٦ عندما كانت قيمة الراند المالي تقل عن نصف سعره التجاري ، ولكنها ثبتت في مستوى ٣٨ في المائة خلال السنتين التاليتين ، ثم هبط إلى ٣٩ في المائة في عام ١٩٨٩ .

٣٨ - وعلى النقيض من تخفيف الاستثمار ، يلاحظ أن القروض التجارية وخدمتها وتسديداتها تتم كلها بسعر الصرف التجاري للراند . وهي تمثل ، وبالتالي ، اعتباراً هاماً في ميزان المدفوعات الشامل . وشمة دراسة ، في الفرع التالي ، عن الاتجاهات الحديثة في مجال الديون الأجنبية لجنوب إفريقيا وأشارها على السياسة الاقتصادية . وينبغي أن يُراعى ، في هذا المقام ، أن التدفقات الرأسمالية الكبيرة التي نزلت خارج البلد أثناء الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٩ قد قلل من مستوى الاحتياطيات الرسمية الذهبية وال أجنبية ، وهو مستوى كان يتسم بالانخفاض بالفعل قبل هذه الفترة ، مما اضطر المصرف المركزي إلى القيام بعمليات شراء باهظة التكلفة للقطع الأجنبي من خلال التعامل الأجل (الجدول ٥) . ومن المقدر أن الاحتياطيات الإجمالية خلال نفس الفترة كانت تعادل ما يتراوح بين ١٣ أسبوعاً ، كحد أقصى ، و ٦ أسابيع ، كحد أدنى ، من غطاء الواردات .

جيم - الاتجاهات الأخيرة المتعلقة بالدين
الأجنبي لجنوب افريقيا

٣٩ - إن جنوب افريقيا ليست مديينا دوليا رئيسيا ، والعقبات التي يعاني منها هذا البلد في ميدان الديون الدولية تختلف ، في مضمونها ، تلك العقبات التي تواجهها البلدان المدينة الأخرى^(٨) . بيد أنه قد حدث ، منذ الأزمة المالية بجنوب افريقيا التي وقعت في آب/أغسطس ١٩٨٥ ، عندما واجت الحكومة نفسها مفطرة إلى وقف التسديدات الرأسمالية من جانب واحد لنسبة كبيرة من ديونها التجاري الدولي ، أن تعرض دين هذا البلد لعملية إعادة جدولة مرحلية ؛ وعلاوة على ذلك ، فإن جنوب افريقيا قد استبعدت بشكل كامل تقريبا عن الأسواق الرأسمالية الدولية ، وذلك فيما يتعلق بأي ائتمانات لا ترتبط بالتجارة^(٩) .

٤٠ - وما فتئت سياسة جنوب افريقيا موجهة وبالتالي ، منذ عام ١٩٨٥ ، نحو أراضي دائنيها الدوليين ، وذلك على أمل أن تفوز بعملها هذا ، في الوقت المناسب ، بالعودة إلى الأسواق المالية الدولية . ولقد اضطاعت الحكومة بما يلي سعيا وراء هذا الهدف :

(١) التفاوض بشأن ثلاث اتفاقات متعاقبة لإعادة الجدولة ، وذلك مع المصارف الدولية المقرضة لجنوب افريقيا بشكل أساس "داخل نطاق" تأجيل الدين ؛

(ب) سعت إلى اتباع سياسات اقتصادية محلية يمكن أن تنتج الحد الأقصى من التموي الاقتصادي الذي يتفق مع الوفاء بالتزامات الدين .

٤١ - وكانت الاتفاques الثلاثة لإعادة جدولة الدين تشمل الفترات التالية : من ١ نيسان/أبريل ١٩٨٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، ومن ١ تموز/ يوليه ١٩٨٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، ومن ١ تموز/ يوليه ١٩٩٠ إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ .

٤٢ - ويوضح الجدول ٤ حجم وتوزيع دين جنوب إفريقيا الخارجي .

٤٣ - ومن أصل مبلغ ١٣,٦ بليون دولار المحتفظ بها داخل شبكة الدين المؤجل في عام ١٩٨٥ ، تم تسديد حوالي ١,٨ بليون دولار ضمن شروط الاتفاques الأولين لإعادة الجدولة . ومن الجدير بالذكر أن جنوب إفريقيا لم تتخلّف عن تسديد أي دفعه من الدفعات بموجب هذه الاتفاques ، ووامت تسديد الدين الذي كان مستثنى من تأجيل الدفع ، وواصلت خدمة جميع ديونها . وفي حالة الدين الذي أعييت جدولته ، كانت أسعار الفائدة أكثر من المستوى المتعاقد عليه قبيل تأجيل الدفع بنسبة قدرها ١ في المائة .

٤٤ - وبالاضافة إلى ذلك ، تم إخراج حوالي ٤ بليين من الدولارات من الشبكة عن طريق الاتفاق الذي أبرمه بعض أصحاب الدين لقبول خيار خروج يتم بموجبه تحويل أي أصل من الأصول المجمدة إلى قرض لمدة ١٠ سنوات . ولا يسدد بموجب أحكام هذه القروض أي مبلغ من رأس المال في السنوات الخمس الأولs ، غير أنه يسدد بالكامل على عشرة أقساط متساوية مدة كل منها ٦ أشهر . وليس بالإمكان أن يعرف على وجه الدقة متى قرر كل من المقرضين أن يختار هذا الخيار ، غير أنه من المحتمل ، على ما يبدو ، أنه على الرغم من أن بعض دفعات السداد ستستحق ابتداء من عام ١٩٩٣ فإن معظمها سيبدأ استحقاقه في أواخر عام ١٩٩٣ .

٤٥ - وكما يوضح الجدول ٤ فإن أثر تقلبات أسعار الصرف منذ عام ١٩٨٥ قد تمثل في زيادة قيمة الدين المستحق الذي أعييت جدولته بالدولار بنسبة قدرها ١٣,٥ في المائة من ٨ بليين من الدولارات إلى ٩ بليين من الدولارات في نهاية عام ١٩٨٨ .

٤٦ - وبموجب الاتفاق الثالث لإعادة الجدولة ، الذي أعلنه في ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، والذي بدأ نفاذـه في ١ تموز/ يوليه ١٩٩٠ ، تلتزم جنوب إفريقيا بتسديد نسبة أخرى من رأس المال المستحق قدرها ٣٠,٥ في المائة وفقاً للبرنامج الموضح في الجدول ٦ .

الجدول ٥ - جنوب إفريقيا : حساب رأس المال في ميزان المدفوعات ، ١٩٨٩-١٩٨٥

(بملايين الراندات)

١٩٨٩										١٩٨٨									
الرابع	الرابع	الرابع	الرابع	الرابع	الرابع	الرابع	الرابع	الرابع	الرابع	الرابع	الرابع	الرابع	الرابع	الرابع	الرابع	الرابع	الرابع	الرابع	الرابع
المتوسط	الستوي	الستوي	الستوي	الستوي	الستوي	الستوي	الستوي	الستوي	الستوي	الستوي	الستوي	الستوي							
الاول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	السابع	الثامن	الحادي عشر											
١٢٣٥-	٢٨١-	١٧٩	٧٢٨-	٣٩٥-	١١٠٢-	١٧٥	٣٧٥-	٧١٥-	٢٨٧-	٦٩٨-	٣٦٦-	٤٤٥-							
٤٣٣-	٤٤٦-	٧٧٨-	٧٥٢-	٤٥٦-	٥٤٤٤-	١٢١٦-	٢٣٥٩-	١٤٩٦-	٤٧٥-	٣٧١-	٣٠٢٧-	٨٧٨٦-							
٤٣-	-	٢٦	١٠	٦	٥٩-	١	-	١٠-	٥٠-	٨	٧١-	٧٥							
٩٧	٢٨-	١٠٠-	١٨٥	٤٠	٢٥	٧٣-	٩٠	١٠-	٣٧	٤٠-	٢٣٦-	١٥٧-							
٥٤٧-	٤٧٠-	١٤١٧-	٧٤-	٩٤٧-	١٥٠٣-	٥٤٣٠-	١١٤٥-	٢٣٤٩-	١٤٧٦-	٤٥٣-	٢٣٣٩-	٢٧٦٢-	٨٧٤-						
٥٥٦-	٧٧٧-	٤٨٠-	١٨٥١-	٦٤٨٠-	٦٤٨٠-	٦٥٣٦-	٢٣٠٩-	٦٥٣٦-	٧٦٢-	٦٠٧-	٦٠٧-	٩٢١-							
١٤٦٥-	٤٣٩	١٤٣٢	٢١٢	٢٩٣٩	٨٩٦	١٤٠٨	٢٨٧-	٩٣٤	٦١٥٢	٧١٩٦	٥٩٣٥								
٢٨٠	٣٠٦-	١٩٩٥	٩٠٤	١٩٢٥	٣١٦-	١٣-	٦٦٨	٥٨٦	٦٦٨	١٣-	٦٦٨	٢٣٨٣-	٢٣٨٣-						

المصدر : South African Reserve Bank Quarterly Bulletin, March 1990

(١) عادة تكون مشتريات قصيرة الأجل من العملات الأجنبية عن طريق مبيعات آجلة من الذهب ، أو نوع آخر من الأوراق المالية ، من أجل دعم الاحتياطييات . تشير علامة الشاقع (-) إلى تضمان في هذا الشكل من الديون .

الجدول ٦ - جنوب افريقيا : تقديرات تسديدات رأس المال بموجب
اتفاق إعادة الجدولة الثالث مع المقرضين ،
تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٩

موعد السداد	سداد أصل الدين (النسبة المئوية)	ملايين دولارات الولايات المتحدة
كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠	١,٥	١٢٠
شباط/فبراير ١٩٩١	٢,٥	١٩٧
آب/اغسطس	٣,٠	٢٣٠
شباط/فبراير ١٩٩٣	٣,٠	٢٣٤
آب/اغسطس	٣,٠	٢١٧
شباط/فبراير ١٩٩٣	٣,٠	٢١٠
آب/اغسطس	٣,٠	٢٠٤
كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠	١,٥	٩٩
١٥٠٢		٢٠,٥
		المجموع

المصدر : United States General Accounting Office, "South Africa: Debt Rescheduling and Potential for Financial Sanctions, Briefing report to Congressional Requesters", Washington, DC, February 1990, (GAO/NSIAD-90-109BR), p. 5.

٤٧ - ويواصل الدائتون ، بموجب هذا الاتفاق ، تلقي سعر للفائدة أعلى بقليل . بيد أنه تم تغيير شروط خيار البيع عن الشروط التي عرفت بموجب الاتفاق المؤقت الثاني . وتقترح جنوب افريقيا حالياً أن يدفع أي دائن يختار تحويل الدين الى قرض لمدة عشر سنوات دينه حتى نهاية عام ١٩٩٣ (أي نهاية الاتفاق المؤقت الثالث) بسعر الفائدة نفسه الذي يتلقاه أصحاب الدين المجمد . وفيما بعد ستكون هناك فترة أربع سنوات لا تسدد فيها أي دفعه من رأس المال ، غير أن الدين المستحق سيُسدد بعد ذلك تسديداً كاملاً على مدى ثلاثة شهراً في خمسة أقساط متساوية مدة كل منها ستة أشهر .

٤٨ - وفي ظل الظروف السائدة حاليا ، سيظل مبلغ ٦ بلايين من الدولارات تقريراً مجمداً حتى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ ، ويحتاج كذلك إلى إعادة الجدولة . وكما يظهر الجدول ٤ ، لا يشمل الدين الذي أعيدت جدولته بموجب الاتفاق المؤقت جميع التزامات الدين الخارجي لجنوب إفريقيا . كما أن هناك الدين الموجود خارج شبكة تأجيل الدفع والذي يتالف عموماً من السندات ومن دين الوكالة الرسمية للتجارة . ويرد في الجدول ٧ أحد التقديرات التي أجريت مؤخراً لبرنامج التسديد الفوري لهذا الدين .

٤٩ - وتم استبعاد أشكال أخرى من الدين من تأجيل الدفع . وفيما يتعلق بدين وكالة التجارة ، يتمثل السبب الرئيسي لاستثناء هذا الدين في أن سلطات جنوب إفريقيا تتوقع تسديد الدين المجمد ، وغيره من الديون ، عن طريق تحقيق فائض كبير بدرجة كافية في الحساب الجاري لميزان المدفوعات لديها . ويعتبر إلغاء الدين المتصل بالتجارة ، الذي كان سيقتضي الاستثناء من الائتمان التجاري الأضافي ، أمراً لا يتفق مع هذه الاستراتيجية . وفيما يتعلق بالسندات لحامليه (ويعتقد أن غالبيتها مملوكة لمستثمرين من المانيا وسويسرا والمملكة المتحدة) ، فإن تفسير ذلك أكثر تعقيداً ، غير أنه يرتبط دون شك بالرغبة في عدم استدعاء الدائنين الذين سيكونون دعمنهم في المستقبل مفيدة للاقتصاد .

٥٠ - بيد أنه يعتقد أن سلطات جنوب إفريقيا ، التي قد تواجه صعوبة بالنسبة لخواص إعادة الجدولة في عام ١٩٨٩ إلى جانب احتمال زيادة الدين المستحق السادس عام ١٩٩٠ ، تسعى إلى إعادة جدولة بعض دين السندات . وتشير المعلومات التي تم جمعها من خلال مصادر غير رسمية إلى أن بعض المصادر الأوروبية وافقت في عام ١٩٨٩ على مساعدة سلطات جنوب إفريقيا على تجديد السندات التي تبلغ قيمتها حوالي ١٤٠ مليون دولار . والسندات الجديدة مدتها ثلاث سنوات حتى عام ١٩٩٢ ، وهي بأسعار فائدة أعلى كثيراً . وحاملو السندات لديهم خيار بيع مدته ستة أشهر (أي أنه يمكن لكل حامل سندات أن يقرر مرتين في السنة ما إذا كان يطلب السادس الغوري بالكامل) . ويعتقد أن حاملي حوالي نصف السندات ، وقيمتها ٧٠ مليون دولار ، وافقوا على التحويل . ولن من المعلوم ما إذا كان أي من هؤلاء الحامليين قد استعمل خيار البيع منذ ذلك الحين .

الجدول ٧ - جنوب افريقيا : تقديرات لمجموع تسديدات الدين ، ١٩٩٣-١٩٩٠

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	نوع الدفع
أصل الدين المجمد	٥١٣	٤٤١	٤٢٧	٣٤٠ ^(١)	
أصل الديون الأخرى	٦٠٠	٧٠٠	٧٠٠	١٤٠٠	
المجموع	١١١٣	١١٢٧	١١٣٧	١١٤١	

United States General Accounting Office, "South Africa: Debt : المصدر Rescheduling and Potential for Financial Sanctions, Briefing report to Congressional Requesters", Washington, DC, February 1990, (GAO/NSIAD-90- 109BR), p. 5

(١) يشمل المدفوعات النهائية المستحقة بموجب الاتفاق المؤقت الثالث ، ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

- وهذه الممارسة كانت ، على ما يبدو ، بمثابة جس للتبليغ قبل انتهاء اتفاق إعادة الجدولة الثالث . ولو ثبت أن التوصل إلى هذا الاتفاق كان أمراً أشد صعوبة ، أو جعلت العوامل الأخرى سداد الدين الخارجي لعام ١٩٩٠ أمراً مشيراً للمشاكل ، لكانت قد جرت محاولة أوسع نطاقاً لممارسة تحويل السندات . ولا تزال هذه الممارسة خياراً يتعلق بالسياسة العامة بالنسبة لسلطات جنوب افريقيا اذا واجهت معوقات في مجال سداد الديون في المستقبل القريب .

- أما هدف السياسة العامة لسلطات جنوب افريقيا في مفاوضات إعادة جدولة الديون وتحويل دين السندات وسداد الاشتتارات المتصلة بالتجارة والمقترنات المتعلقة بتحويل الديون إلى فترات مدتها ١٠ سنوات فإنه يتمثل في ايجاد حالة من الاستقرار تكون فيها التزامات الدين للبلد (١) معروفة بوضوح من جانب السلطات لعدة سنوات

مقبلاً ؛ (ب) وسلسة قدر الامكان من سنة الى السنة التي تليها . وقد تم بلوغ هذه الاهداف ، الى حد ما ، حسبما يشير الجدول ٧ . وعلاوة على ذلك فإن أي دين محمد يتم تحويله الى قروض لفترة ١٠ سنوات من الان فصاعداً ، بسبب الطريقة التي تم فيها تحديد التباعد بين دفعات السداد ، سيساهم في تيسير التزامات سداد الديون الأخرى الى اواخر التسعينيات . وستبحث في الفصل الخامس مسألة ما اذا كان بلوغ هذا الهدف قد أدى الى تخفيف الضغط الذي تتعرض له الحكومة من أجل إجراء الاصلاح والذي يتفق المراقبون على أنه يأتي من جانب مشكلة دين جنوب افريقيا .

رابعا - امكانية حصول جنوب افريقيا على الائتمانات التجارية والتدابير التقىيدية

الف - دور الائتمانات التجارية وضمان القروض في تمويل التجارة الدولية .

٥٣ - تطور التجارة الدولية في العالم الحديث بالاستناد الى نظام تمويل الائتمانات وضمانها . وقد ساعدت هذه الخدمات على تخفيف الخطر الى الحد الادنى في سياق من عدم اليقين ، وعلى تيسير المصفقات المالية المرتبطة بالتجارة . وعلى الرغم من أن أهمية تمويل الائتمان التجاري والضمان الذي يتصل به تباين في العالم المعاصر ، وفقاً لمستوى نمو اقتصاد البلد المتاجر من جهة ، ووفقاً لعوامل أخرى كاستقراره الاجتماعي - السياسي من جهة أخرى ، فإن الحاجة الى هذا التمويل وذلك الضمان لا تزال شديدة .

٥٤ - ويمكن توفير تمويل الائتمان التجاري وضمانه من جانب أية وكالة مالية تختار أن تقدمهما . بيد أن الجانب الأكبر من الأعمال التجارية التجارية في مجال توفير هذه الخدمات تقدمه في الواقع الحكومات والمصارف التجارية ، ومعظم النشاط التجاري الذي يقدمه القطاع الخاص (المصرفي وغير المصرفي على السواء) مضمون كذلك من جانب الوكالات التجارية الرسمية التي تملكها الحكومات أو ترعاها .

٥٥ - وهناك نوعان رئيسيان من الائتمانات التجارية ، هما ائتمانات المشترين وأئتمانات الموردين . وهذه الائتمانات تتباين لفترات تتراوح بين ٣٠ يوماً و ١٨٠ يوماً بالنسبة للبضائع الأساسية والمصنعة (الائتمانات القصيرة الأجل) ؛ ومن سنة إلى ٥ سنوات بالنسبة للمعدات الزراعية والصناعية (الائتمانات المتوسطة الأجل) ؛ ومن ٥

إلى ١٠ سنوات بالنسبة للسلع الرأسمالية كمعدات محطات توليد الطاقة الكهربائية والطائرات النفاثة ، وما إلى ذلك (الائتمانات الطويلة الأجل) . والائتمانات القصيرة الأجل تتاح ، عموما ، من خلال صك يعرف باسم خطاب الاعتماد الذي يمكن سحبه في أحد المصارف المراسلة . وغالبا ما تقتضي الائتمانات التجارية الطويلة الأجل ابرام عقود أكثر تعقيدا ، واشتراك الحكومات اشتراكا مباشرا (بسبب كبر المبالغ التي ينطوي عليها الأمر ، بالإضافة إلى اعتبارات أخرى كنقل التكنولوجيا وأهمية الناتج لاقتصاد البلد المورد) . وهناك سوق ثانوية كبيرة في صكوك التمويل التجاري التي يمكن شراؤها (جزافا) بخصم إذا ما قرر حاملها أن يبيعها .

٥٦ - والائتمانات التجارية الطويلة الأجل يمكن توثيقها بسهولة في حين أن الائتمانات التجارية القصيرة الأجل ليست كذلك . ومع زيادة سرعة وكفاءة التجارة الحديثة يتم إنجاز كثير من الصفقات بسرعة . وعلى الرغم من أن المصارف تحتفظ بسجلات مفصلة لنشاطتها لجميع الأغراض التنظيمية والقانونية الاعتيادية فإن قلة حجم الصفقات التي تجري في التجارة الدولية يجعل الإبلاغ والتوضيق بالتفصيل على الصعيدين الوطني والدولي أمرا صعبا للغاية .

٥٧ - ومعظم الائتمانات التي تمنح للتجار ذوي السمعة المعروفة والسجل الائتماني القوي تكون في شكل ائتمانات دائرة ، حيث يكون تمويل النشاط التجاري شبيها برصيد للدين أو بمجرد وضع حد أقصى للائتمان الذي يحق للعميل أن يسحبه ، أكثر من كونه شكلا تقليديا من أشكال تمويل الائتمان التجاري . وهذه الخاصية ، التي تصدق بصورة متزايدة على البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو ، تفسر إلى حد ما انخفاضا نسبيا في أهمية تمويل الائتمان التجاري كوسيلة من وسائل إجراء التجارة الدولية . والعوامل الرئيسية التي تساهم في هذا الانخفاض هي : ظهور الشركات الدولية والشركات التجارية المأمونة من الناحية المالية والقادرة على تمويل عملياتها التجارية ؛ وتراكم الخبرة والمعلومات بشأن استحقاق التجار للائتمان وللثقة ، الأمر الذي أدى إلى مزيد من المتاجرة عن طريق الحسابات المفتوحة ؛ والاتجاه الدولي العام نحو زيادة حرية التجارة (تقليل أو إزالة الحواجز الجمركية ، وزيادة سرعة الاتصالات ، وزيادة سرعة التسلیم ، وما إلى ذلك) ؛ ووجود شعور عام في البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو بأن الوكالات الرسمية لائتمانات الصادرات تقوم بالفعل بتزويد المصانع المحلية ببيانات مدققة ، وبأنه يتبع لا تشجع هذه الممارسة (بوصفها جزءا من الممارسات التجارية الأكثر تحررا) ؛ وأشار أزمة الدين العالمية التي قد يضر فيها عدد من الوكالات الرسمية إلى تحمل خسائر جسمية .

٥٨ - وقد أفضت هذه العوامل إلى زيادة اهتمام المنظمات الحكومية الدولية بالأنشطة التي تقوم بها الوكالات الرسمية لائتمانات الصادرات . وعلى وجه التحديد فإن بعض الحكومات الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حرما منها على تجنب امكانية قيام هذه الوكالات بإعانت التجارة عن طريق تحديد أسعار فائدة منخفضة بصورة اطماعية لقروض الائتمان التجاري ، تطلب حاليا من تلك المنظمة أن تقوم بإصدار جداول الحد الأدنى لأسعار الفائدة التي يطلب من الوكالات الرسمية لائتمان الصادرات أن تتقيد بها . وهذه الجداول تختلف بالنسبة لكل فئة من الفئات الثلاث التالية : التجارة مع البلدان الفقيرة نسبيا ، والتجارة مع البلدان المتوسطة (وتشمل هذه الفئة جنوب إفريقيا) ، والتجارة مع البلدان المتقدمة النمو .

٥٩ - ويؤكد هذا التصنيف على وجود اختلاف بين المواقف التجارية للبلدان ذات الاقتصاديات المتقدمة النمو والبلدان النامية وأقل البلدان نموا و موقف الشركات التي تتاجر معها . وفي حين أن الشركات المستقرة التي تتاجر داخل البلدان ذات الاقتصاديات المتقدمة النمو قد لا تكون بحاجة إلى الإشكال التقليدية لتمويل الائتمان التجاري ، وهي ليست بالتأكيد في حاجة أساسية للاعتماد على الوكالات الرسمية لائتمان الصادرات من أجل تغطية التأمين ، فإن من المستحيل عمليا على هذه الشركات التي تتاجر مع أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان أن تضمن أي نشاط تجاري على الاطلاق دون وجود ترتيبات تتعلق بالائتمان التجاري والدعم المتمثل في كونها "مقطة" أي مضمونة لدى وكالة رسمية لائتمان الصادرات .

باء - تزويد جنوب إفريقيا بالائتمانات التجارية وضمان الائتمانات التجارية

٦٠ - تتوقع جنوب إفريقيا عادة ، بوصفها بلدا ذا اقتصاد نام ، أن تكون معتمدة على تمويل الائتمان التجاري بالنسبة لمعظم تجاراتها الدولية . ويصدق هذا بوجه خاص على وارداتها ، التي تشكل ٤٠ في المائة منها تقريبا ملعا رأسمالية . وعلاوة على ذلك ، ونظرا لأنه يتم الحصول على الائتمانات التجارية عموما في بلد أو آخر من البلدان التجارية المشتركة ، ونظرا لتوفر احصاءات دقيقة بصورة معقولة (ولو أنها ليست كاملة) تتعلق بالأرقام الإجمالية لاتجاه تجارة جنوب إفريقيا فإنه من الممكن اجراء تقديرات قائمة على المعرفة لأصول القروض لمقاديرها .

٦١ - ويرد في الجدول ٨ بيان لاتجاه الاحصاءات التجارية بالنسبة لمختلف بلدان ومناطق العالم التي تتاجر مع جنوب إفريقيا .

٦٢ - وحجم دين الائتمان التجاري لجنوب افريقيا لا يمكن تحديده إلا تقديريا . وتقدير دراسة أجراها أحد الخبراء أن الائتمانات التجارية القائمة في نهاية عام ١٩٨٦ تبلغ ٦,٩ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة^(١٠) . بيد أن مجموع هذه الائتمانات يتذبذب نظرا لأن التجار يسعون إلى الحصول على الائتمانات من الأسواق المحلية والدولية استجابة لمختلف العناصر التي تشمل تحركات الغائدة وأسعار الصرف . وكان جزء كبير من الزيادة الحادة في تدفق رؤوس الأموال إلى خارج جنوب افريقيا في عام ١٩٨٨ (٦,٥ بليون راند ، أي أكثر من ضعف الرقم لعام ١٩٨٧ (انظر الجدول ٥) على ما يبدو ، ردًا على حدوث تغيير في السياسة الاقتصادية لجنوب افريقيا مما أدى إلى حدوث انخفاض حاد في الطلب على الائتمانات التجارية من أجل الواردات (انظر الجدول ١٠) .

٦٣ - وعلى الرغم من أنه ليس بالامكان معرفة القيمة الكلية لدين الائتمان التجاري لجنوب افريقيا فإن بعض الاحصاءات المتعلقة بقرفون وكالة ائتمانات المصادرات متوفرة . وفي نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ أبلغ اتحاد بيرن عن المعلومات التالية عن الشركات التجارية الرئيسيين لجنوب افريقيا^(١١) :

(أ) مصرف هيرمز للتصدير والاستيراد (المانيا) له أكبر قدر من مجموع الالتزامات المستحقة لجنوب افريقيا ، أي ٢٨١,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في الأجل القصير و ٢,٧٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في الأجلين المتوسط والطويل ؛

(ب) إدارة ضمان ائتمانات المصادرات التابعة للمملكة المتحدة لديها ارتباطات ائتمانية قصيرة الأجل من أجل المصادرات إلى جنوب افريقيا بمبلغ ١٩٧,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وارتباطات طويلة الأجل بمبلغ ٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ؛

(ج) الوكالة الفرنسية لائتمانات المصادرات ، وهي الشركة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية ، لديها ارتباطات متوسطة الأجل وطويلة الأجل بمبلغ ١,٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وارتباطات قصيرة الأجل بمبلغ ١٧٨,٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ؛

الجدول ٨ - جنوب إفريقيا : التجارة الخارجية والشركات

التجاريين الرئيسيين ، ١٩٨٠ - ١٩٨٨

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

العام	الواردات (١)					الصادرات (٢)					المجموع				
	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨٠	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨٠	
١٧٢٢٣	١٤١٣٦	١١٤١٧	١٤٩٦٣	١٦٩٦٣	١٧٠٣٦	١١٨٨٧	٢٠٣٦	٢٥٨٧	٢١٦٣	٢١٦٣	٢٣٧٧	١٧٣٧	١٧٥٧	٢١٣٦	١٧٢٢٣
١٧٩٩١	١٢٨١	١٢٣٩	٢٣٧٥	٢٣٦٤	٢٥٣٧	٢٥٣٧	٢٥٣٧	٢٤٤٥	٢٤٧٧	٢٤٧٧	٢٤٧٧	٢٤٧٧	٢٤٧٧	٢٤٧٧	٢١٣٦
٢٤٩	١٨٨٢	١٢٧٠	١٩٣٤	١٧١١	١٧٦٩	١٧٦٩	١٧٦٩	١٧٧٧	٢٣١٤	٢٣١٤	٢٣١٤	٢٣١٤	٢٣١٤	٢٣١٤	١٠٠١
٧٢٠١	٥٧٩٩	٤٦٧	٥٨٢	٦٤٩٧	٦٥٩٦	٦٥٩٦	٦٥٩٦	٦٥٩٦	٥٢١٣	٥٢١٣	٥٢١٣	٥٢١٣	٥٢١٣	٥٢١٣	٥٢١٣
٥٧٥	٤٦٧	٤١٢	٥٦٨	٧٠٨	٧٠٣	٧٠٣	٧٠٣	٦٣٨	٥٣٠	٥٣٠	٥٣٠	٥٣٠	٥٣٠	٥٣٠	٥٣٠
٢٢٢	٢٥٦٨	١٩٥١	٢٣٣٩	٢٥٠٢	٢٣٩٩	٢٣٩٩	٢٣٩٩	٢٣٩٩	١٥٧٠	١١٣٥	١١٣٥	١١٣٥	١١٣٥	١١٣٥	١٠٣٩
١٩١١	١٠٥٦	١٢٧٩	١٦٦٠	٢٠٣٩	٢٣٤٣	٢٣٤٣	٢٣٤٣	٢٣٤٣	٩٧٦	٩٧٦	٩٧٦	٩٧٦	٩٧٦	٩٧٦	٩٧٦
٢٣٠	٢٧٢	٢٥٨	٢٦٥	٢٩٦	٢٨٠	٢٨٠	٢٨٠	٦٧٣	٦٣٦	٦٣٦	٦٣٦	٦٣٦	٦٣٦	٦٣٦	٥٥٧
١٢٥٦	١٠٠٩	٦٤٣	٧٦٣	٦٥٧	٦٦٠	٦٦٠	٦٦٠	١٩٠٠	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	١٣٤	٦٨٠
٦٦٦	٤٣٥	٢١٦	٢٦٩	٢٢٠	(٢)	٨٣٧	٨٣٧	٨٣٧	٤٣٧	٣٩٦	٣٩٦	٣٩٦	٣٩٦	٣٩٦	٣٩٦
٢٦٩	٢٩١	٢٤٣	٢٨٤	٢٠٥	٢٧١	٢٧١	٢٧١	٩٧٠	٨٠٨	٨٠٨	٨٠٨	٨٠٨	٨٠٨	٨٠٨	٤١٢
٢٧٤	١٧٥	١٦٨	٢١٠	١٩٣	١٦٦	١٦٦	١٦٦	١٧٥	١٦٧	١٦٧	١٦٧	١٦٧	١٦٧	١٦٧	٣٧٠
١٧٨	٩٠	٤٩	١٣٩	١١٢	١٠٠	٧٩	٧٩	٦٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	١٧١

المصدر : IMF Direction of Trade Statistics Yearbook ، ١٩٨٩ و ١٩٨٧ . والأرقام لمنطقة الجمركية المشتركة لجنوب إفريقيا ، التي تشمل بوتسوانا ، وجنوب إفريقيا ، وسوازيلاند ، وليسوتو ، وناميبيا .

(١) توقّت جنوب إفريقيا عن ابلاغ اتجاه احصاءاتها التجارية الى مندوب النقد الدولي في عام ١٩٨٦ . وابتداء من تلك السنة فصاعدا ، تشكّل الأرقام تقدّيرات تستند اساسا الى تجاريّر البلدان الأخرى عن تجاريّتها مع جنوب إفريقيا . ويمكن الاطلاع على هذه التقديرات في مقدمة حولية متدرّج النقد الدولي : IMF Direction of Trade Statistics Yearbook .

(٢) غير متوفّر .

الجدول ٩ - جنوب افريقيا : المطالبات المصرفية الخارجية ، كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥
حزيران/يونيه ١٩٨٩ (غير معدلة حسب التغيرات في سعر الصرف)
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

كانون الاول/ حزيران/ كانون الاول/ حزيران/ كانون الاول/ حزيران/	ديسمبر يونييه ديسمبر يونييه ديسمبر يونييه ديسمبر يونييه	١٩٨٩ ١٩٨٨ ١٩٨٧ ١٩٨٦ ١٩٨٥
--	---	--------------------------

المطالبات المصرفية الخارجية :

١ - المجموع	١٧ ٤٠٩	١٦ ٧٢٥	١٦ ٢٤٤	١٦ ٧٦٧	١٦ ٥٢	١٥ ٧١٢
٢ - المطالبات المضمونة	١ ٩٩٦	١ ٧٨٧	١ ٨٠٣	٢ ٣٢٤	١ ٨٩٧	١ ٣٧٣
٢ - المطالبات التجارية غير المصرفية	١ ٨٢٣	١ ٦٦٣	١ ٣٧٣	١ ٦٢٢	١ ٤٧٥	١ ٩٣٣
٤ - المجموع (١ + ٢)	١٨ ٥٣٥	١٧ ٥١٧	١٧ ٨٣٨	١٨ ٣٩٩	١٧ ٥٢٧	١٧ ٠٠٦

المصدر : منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومصرف التسويات الدولية ، "احصاءات عن المد乂ونية الخارجية" : المطالبات الخارجية المصرفية ، وغير المصرفية المرتبطة بالتجارة ، المستحقة على بلدان واقاليم مقتضبة فرادى - مجموعة جديدة . وتقوم بإبلاغ هذه الأرقام المصارف المركزية والوكالات الرسمية لائتمانات الصادرات في البلدان الأعضاء . ويتبينفي ملاحظة النقاط التالية : في بعض البلدان ، لا يكون الإبلاغ مطلوباً من المصارف التي يقل مجموع أموالها وخصومها الخارجية عن حدّ أدبي معين ؛ وفي بعض البلدان ، لا تدرج في البيانات بعض الأصول الخارجية للمؤسسات القائمة بالإبلاغ ، كما يمكن الخروج على قواعد الإبلاغ التموذجية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بطريقتين : (أ) يجوز أن تكون بيانات ائتمانات الموردين القصيرة الأجل غير كاملة ؛ و (ب) يمكن أن تكون البيانات المتعلقة بمواقع الشحنات وسحب اعتمادات ائتمانات الصادرات غير متوفرة بسرعة أو بتفصيل كاف لإدراجها في الاحصاءات المنشورة .

ملاحظات

- ١ - الص ١ : هذه الأرقام لكمية الديون التي تملكها المصارف ، وأغلبيتها ليست مرتبطة بالتجارة أو مرتبطة بها (نسبة صغيرة جداً بالتأكيد) ولكن لا تضمنها وكالات تصدير رسمية . ولذلك فإنها تشمل ديوناً خاصمة لإعادة الجدولة بصفة دورية .
- ٢ - الص ٢ : هذه الأرقام لتلك الأجزاء من جميع المطالبات المصرفية الخارجية التي تختلف من ائتمانات تجارية مالية مضمونة (ائتمانات المشترين) ، وهي قروض مقدمة من المصارف إلى المستوردين في الخارج (مثلاً ، من مصرف بريطاني لتمكين مستورد في جنوب افريقيا من استيراد منتجات بريطانية) . وتقدم الضمانات وكالات حكومية في بلد المصرف .
- ٣ - الص ٣ : هذه ائتمانات موردين مضمونة ، وهي ائتمانات يقدمها المستوردون إلى مستوردين في الخارج (مثلاً ، من شركة من المانيا إلى عميل في جنوب افريقيا) . وهذه أرصدة أخرى من الديون بالإضافة إلى المطالبات المصرفية الخارجية .

(٩٠) ١٢٠٩

**الجدول ١٠ - التغيرات في المطالبات الخارجية المصرفية
أو غير المصرفية المرتبطة بالتجارة ،
حزيران / يونيو ١٩٨٦ - حزيران / يونيو ١٩٨٩
(غير معدلة حسب التغيرات في سعر المركب)**

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

المطالبات المصرفية الخارجية :						
١ - المجموع		٢ - المطالبات المضمونة		٣ - المطالبات التجارية		٤ - المجموع (١ + ٣)
١١-	١١٣-	٣٠٤-	٣١٦-	٩٧-	٨٩٧-	
١٠٠-	١١٢-	١٩٣	٢٣٩	١٤٦-	٦-	
٩٩	١٠٤	٣٢٧	١٢٠	١٤٩-	١٦٥	
٨٥	١٠٣٧-	١٢٣	٩٦-	٢٤٦-	٧٣٢-	

المصدر : انظر الجدول ٩ .

ملاحظات

١ - هذه الارقام تبين التغيرات نصف السنوية في الحجم الخارجي للدين التجاري لجنوب افريقيا . وقد عدلت لتعكس تغيرات اسعار الصرف ، مما يجعل الانخفاض في الدين الخارجي ملحوظا بدرجة أقل .

٢ - تُعد الزيادة في الديون المضمونة (أي المرتبطة بالتجارة) والديون التجارية غير المصرفية بعد حزيران / يونيو ١٩٨٧ مؤهلا على ثمو محلي بالغ السرعة في اقتصاد جنوب افريقيا في النصف الثاني من عام ١٩٨٧ والربع الاول من عام ١٩٨٨ . وقد ادى هذا التطور إلى تدهور في ميزان المدفوعات بالحساب الجاري (ارتفعت الواردات بنسبة ٣٢,٥ في المائة في سنة ١٩٨٨ بلغ حدا اضطرت معه السلطات إلى التدخل لفرض مجموعة من التدابير تشمل طرائب إضافية على الواردات ، وضريبة جديدة على زيت الوقود ، وتشديد السياسة النقدية ، وتخفيض العجز في الميزانية . ونتيجة لذلك ، انخفض الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا حادا . وادى انخفاض الواردات إلى انخفاض الطلب على الاستثمارات التجارية .

(د) وزارة التجارة الدولية والصناعة في اليابان لديها ارتباطات قصيرة الأجل بمبلغ ٦٩,١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من أجل الصادرات إلى جنوب إفريقيا وارتباطات متوسطة الأجل وطويلة الأجل بمبلغ ٢٥١,٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . وتقوم الحكومة اليابانية ، على ما يبدو ، بتقيد الائتمانات الممنوحة إلى جنوب إفريقيا بسبب بعض الحساسيات السياسية . وعلى هذا فإنه من الممكن أن يكون الجزء الأكبر من الائتمان الممنوح لدعم التجارة اليابانية مع جنوب إفريقيا مقدماً من المصادر الداخلية من جانب الشركات التجارية اليابانية نفسها .

٦٤ - إن الانفتاح على الأسواق المالية الدولية أمام جنوب إفريقيا يقتصر إلى حد بعيد على الائتمانات التجارية القصيرة الأجل وبعض الائتمانات المتوسطة الأجل ، المقدمة من الوكالات الرسمية للتمويل التجاري . ويقاد الحافز بينما عدم في الوقت الراهن أمام القطاع الخاص مما لا يجعله يُسهم كثيراً في هذا المجال من الأعمال . ويرد في الفرع هاء أدناه الأسباب الداعية لذلك . وعلاوة على هذا ، فإن معظم البلدان التي تسمح لوكالاتها الرسمية لائتمانات التصدير إما بتقديم ائتمانات أو ضمانات ائتمانية لغرض التجارة مع جنوب إفريقيا تفرض قيوداً مختلفة التنوع . وترد هذه بشيء من التفصيل في الفرعين جيم وodal .

٦٥ - ومع ذلك ، تشير الإحصاءات التي جمعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومصرف التسويف الدولي إلى أن بعض الكيانات في جنوب إفريقيا نجحت في اجتذاب مبالغ محدودة في شكل ائتمانات جديدة متوسطة الأجل وطويلة الأجل في الفترة من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٨٩ (انظر الجدولين ٩ و ١٠) .

٦٦ - وتشكل هذه الائتمانات ، باستخدامها في شراء المعدات الرأسمالية ، استعاضة جزئية عن القروض الرأسمالية البديلة^(١٢) . وبما أن من المؤكد من الناحية العملية أن هذه القروض لم تقدم من قبل أي مؤسسة لها أموال وقعت في شبكة الموقف الأحادي لسداد الديون لعام ١٩٨٥ ، فمن المحتمل أن هذه القروض جاءت إما من أسواق رأسمالية خارج أوروبا وأمريكا الشمالية ، أو من وكالات تجارية رسمية .

٦٧ - وثمة تساؤل عما إذا كان حصول جنوب إفريقيا على ائتمانات تجارية يخفف أعباء سلطات جنوب إفريقيا فيما يتعلق بالوفاء بالتزامات الدين الدولية التي تتحملها في إطار الاتفاques المتعاقبة لإعادة جدولة الديون منذ ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ . وبعبارة أخرى ، هل تشكل الائتمانات التجارية "أموالاً جديدة" يمكنها ، ولو جزئياً ، أن تحمل

محل التدفقات الرأسمالية الأخرى إلى جنوب إفريقيا؟ ويرد بحث هذا السؤال في الفصل الخامس.

جيم - الشركاء التجاريون الرئيسيون لجنوب إفريقيا: الوصول والقيود

٦٨ - كما ذكر في الفرع باء، كان نصيب الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الاتحاد الأوروبي واليابان في عام ١٩٨٨ (آخر سنة توجد عنها إحصاءات كاملة بدرجة معقولة) ما يقرب من ٥٥ في المائة من صادرات جنوب إفريقيا من غير الذهب و ٦٤ في المائة تماماً من واردات جنوب إفريقيا. علاوة على ذلك، تُعزى نسبة ٣٠ في المائة أخرى من مجموع حصائل جنوب إفريقيا التصديرية إلى سويسرا والمملكة المتحدة وأيطاليا، التي تحصل معاً على ما يقرب من ٩٠ في المائة من انتاج جنوب إفريقيا من الذهب^(١٢).

٦٩ - ويشيع الاعتقاد بأن تجارة جنوب إفريقيا في مجالات خلاف الذهب، معظمها إن لم يكن كلها، سوف تتتعطل بشكل خطير إذا لم تتوفر الائتمانات والتأمينات التجارية لتمويلها^(١٤). ولهذا السبب ركز مناهضو الفصل العنصري مؤخراً على العمل من أجل تخفيف تمويل الائتمانات التجارية، إن لم يتتسن إلغاها.

٧٠ - وقد قام جميع شركاء جنوب إفريقيا التجاريون الرئيسيون، منذ أزمة جنوب إفريقيا المالية لعام ١٩٨٥، قبل ذلك بكثير في بعض الحالات، بفرض بعض القيود على حركة رؤوس الأموال إلى جنوب إفريقيا. وفي بعض الحالات، شملت هذه القيود تمويل الائتمانات التجارية. ويمكن تلخيص مختلف الترتيبات المتعلقة بالائتمانات التجارية كما يلي.

الولايات المتحدة الأمريكية

٧١ - يحظر القانون الشامل لمناهضة الفصل العنصري لعام ١٩٨٦ على المؤسسات المالية في الولايات المتحدة ومواطني الولايات المتحدة تقديم قروض جديدة إلى جنوب إفريقيا، ولكن أُعفيت من هذا الحظر القروض التي تقدم إلى الشركات المملوكة للمواطنين السود من جنوب إفريقيا والائتمانات التجارية القصيرة الأجل (حددت مدتها بأقل من سنة).

٧٢ - ومحظور على مصرف التصدير والاستيراد ، وهو الوكالة الائتمانية التجارية التابعة للقطاع العام في الولايات المتحدة ، تمويل صادرات الولايات المتحدة إلى حكومة جنوب إفريقيا أو وكالاتها ، وبإمكانه فقط تقديم تمويلات تجارية قصيرة الأجل لواردات جنوب إفريقيا من منتجات الولايات المتحدة إلى شركات جنوب إفريقيا التي يُعزى فيها للسود أو غير البيض حصة الأغلبية ، أو التي تتقييد بمبادئ محددة فيما يتعلق بتكافؤ الفرص^(١٥) . بالإضافة إلى ذلك ، وضع مصرف التصدير والاستيراد جنوب إفريقيا خارج نطاق التأمين فيما يتعلق بالتجارة ، مما يعني أنه يجب على المصدررين من الولايات المتحدة أن يؤمنوا على ترتيباتهم الائتمانية في القطاع الخاص ، أو أن يتحملوا المخاطر بأنفسهم بتقديم ائتمانات من دون غطاء تأمين .

الاتحاد الأوروبي

٧٣ - في عام ١٩٨٦ ، بدأت الدول الأعضاء الإثنتا عشرة في الاتحاد الأوروبي حظرًا طوعيًّا على الاستثمارات الجديدة المتوسطة الأجل والطويلة الأجل في جنوب إفريقيا ، وباستثناء المملكة المتحدة ، وافقت كلها في اجتماع القمة الذي عقد في دبلن في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، على موافلة العمل بهذا الترتيب ستة أشهر أخرى . على أن هذا الحظر لم يطبق أبداً على تمويل الائتمانات التجارية القصيرة الأجل أو المتوسطة الأجل . وقد استثنىت حكومة جنوب إفريقيا ديون الوكالات التجارية الرسمية من الوقف الأحادي لسداد الديون المستحقة عليها وهو الوقف الذي أخذت به في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ . ولم تتوقف منذ ذلك التاريخ عن خدمة ديونها الرسمية هذه وسداد جميع التزاماتها في هذا الميدان . ومن بين أعضاء الاتحاد الأوروبي ، فإن أكبر دائني جنوب إفريقيا في مجال الائتمان التجاري هي الوكالات الرسمية لالمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا .

٧٤ - توجد في ألمانيا أربع وكالات لائتمانات التصدير ، إثنتان منها تقدمان ضمانات وأثنتان تقدمان ائتمانات فعلية ، ومن كل وكالتين توجد واحدة في القطاع العام . وفي نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، كانت هيرمن Hermes ، وهي الوكالة الرسمية للضمانات ، هي الجهة ذات الحصة الأكبر من حيث ائتمانات التصدير الرسمية المقدمة إلى جنوب إفريقيا ، على الرغم من أن هناك حد أقصى لديها قدره ٥ مليون مارك ألماني عن كل معاملة بذاتها ، ولا تتوافق عمليًا على تغطية مبالغ تزيد على ٢٠ مليون مارك ألماني إلا "في حالات استثنائية" . ويمكن لوكالة القطاع الخاص واسمها Treuarbeit ، تقديم ضمانات أيضًا . وتقوم كل من وكالة القطاع العام ، وكالة Kreditanstalt für Wiederaufbau AKA-Ausfuhkredit وهي مصرف ائتماني ، ومنظمة

منظمة يشترك في امتلاكها مصارف في ألمانيا ، بتقديم ائتمانات تجارية . وتحصل تجارة جنوب إفريقيا على دعم من جميع هذه الوكالات ، مع توفر غطاء لالائتمانات والتأمين لكل حالة على حدة ، لمدة تصل إلى خمس سنوات . وتذكر التقارير أن وكالة Kreditanstalt für Wiederaufbau منحت قروضا في عام ١٩٨٧ لادارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية لجنوب إفريقيا قدرها ٣٣,٨ مليون الماركات الألمانية^(١٦) .

- ٧٥ - وفي نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، كان على إدارة ضمان ائتمانات التصدير التابعة للمملكة المتحدة التزامات ائتمانية قصيرة الأجل غير منفذة للتصدير إلى جنوب إفريقيا قيمتها ١٩٧,٧ مليون دولار الولايات المتحدة ، والتزامات متوسطة الأجل وطويلة الأجل قيمتها بليونان من دولارات الولايات المتحدة^(١٧) وتقديم إدارة ضمان ائتمانات التصدير التابعة للمملكة المتحدة ائتمانات مفتوحة قصيرة الأجل ، من دون قيود . وما تقدمه من ائتمانات متوسطة الأجل وطويلة الأجل مفتوح أيضا ، ولكن في حدود ١٠ ملايين جنيه استرليني لكل معاملة على حدة ، شريطة الالتزام بعد أقصى غير معين لمجموع الارتباطات .

- ٧٦ - والائتمانات والضمادات المقدمة عن طريق الوكالة الرسمية ، الشركة الفرنسية للضمادات والتجارة الخارجية ، مفتوحة على أساس كل حالة على حدة ، ولكن من دون حدود . وفي نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، بلغ إجمالي ديون جنوب إفريقيا لهذه الشركة ١٧٨,٨ مليون دولار الولايات المتحدة على المدى القصير و ١,٢ مليون دولار الولايات المتحدة على المدى الطويل .

البيابان

- ٧٧ - وفي اليابان ، تقوم وكالة رسمية واحدة لالائتمانات التجارية ، وهي الوزارة اليابانية للتجارة الدولية والصناعة ، بتقديم ضمانات ، في حين تقوم وكالة أخرى ، وهي مصرف التصدير والاستيراد ، بتقديم ائتمانات وضمانات على حد سواء . وكلاهما تتناولان طلبات دعم التجارة مع جنوب إفريقيا بنفس طريقة الوكالة الفرنسية : فالائتمانات والضمادات مفتوحة لكل حالة على حدة من دون حدود معلنة . على أن مجموع الديون المضمونة من الوزارة اليابانية للتجارة الدولية والصناعة كانت إلى حد ما أقل من مجموع الديون المضمونة من البلدان الأوروبية المشار إليها أعلاه : ٦٩,١ مليون ملايين دولار الولايات المتحدة في مجال الائتمانات القصيرة الأجل ، و ٢٥١,٩ مليون دولار الولايات المتحدة في مجال الائتمانات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل في نهاية

أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ . والسبب الرئيسي لهذا الانخفاض في حجم القروض يعود بشكل عام إلى حساسية اليابان إزاء الانتقادات المتعلقة بتجارتها مع جنوب إفريقيا^(١٨) . على أن الأرقام فيما يتعلق بمصرف التصدير والاستيراد لم تكن متوافحة ، ومن المرجح ، كما يبين أوفندن وكول ، أن "حجم الائتمانات المؤمن عليها المتاحة في اليابان كبير"^(١٩) . وقد بلغ حجم تجارة اليابان مع جنوب إفريقيا ٣٠٤٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في مجال التصدير و ٩٥٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في مجال الاستيراد في عام ١٩٨٨ ، ومن المعقول افتراض أن نسبة كبيرة من هذه التجارة تمت على أساس الائتمان بالطريقة العاديّة^(٢٠) . ومن المرجح أيضاً ، كما هي الحال في الولايات المتحدة ، أن يقوم القطاع الخاص غير المصرفي بدور في توفير الائتمانات التجارية أكبر من دوره عموماً في البلدان الأوروبيّة . وترد مناقشة لهذه المسائل في الفرع هاء .

دال - الشركاء التجاريين الآخرون : الوصول والقيود

٧٨ - أهم شريك تجاري لجنوب إفريقيا في أوروبا ، خارج الاتحاد الأوروبي ، هو إلى حد بعيد سويسرا . على أن تجارة سويسرا مع جنوب إفريقيا تكاد تقتصر على الذهب والماض ، وتقديم التسهيلات المصرفية . والاتجار في السلع الأخرى ضئيل جداً إذا قورن بهذه الأنشطة . على أن للوكالة الرسمية لائتمانات التصدير ، وهي وكالة Risiko Garanti ، تقدم تفطية قصيرة الأجل للائتمانات التجارية من دون قيود ، وتقطفية متوسطة الأجل وطويلة الأجل على أساس كل حالة على حدة . وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ بلغت الديون المستحقة للوكالة ، كما تذكر التقارير ، ٣٨,٩ من ملايين دولارات الولايات المتحدة في مجال المكوك القصيرة الأجل ، و ٢٥٧,١ من ملايين دولارات الولايات المتحدة في مجال الائتمانات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل .

٧٩ - وجود قيود على التجارة مع جنوب إفريقيا ، في أماكن أخرى من أوروبا خارج الاتحاد الأوروبي ، يعني انتفاء الائتمانات التجارية تماماً . ذلك أن أيسلندا والسويد وفنلندا والترويج ، (إلى جانب الدانمرك ، التي تنتمي أيضاً إلى الاتحاد الأوروبي) ، تتقيد جميعها ببرنامج عمل بلدان الشمال الأوروبي لمناهضة الفعل العنصري الذي صدر في ١٩٨٥ والذي يحظر جميع الأعمال التجارية مع جنوب إفريقيا . كما ست كل دولة من دول الشمال الأوروبي تشريعاً يجعل من تقديم القروض إلى كيانات جنوب إفريقيا عملاً غير قانوني . ولعدم وجود تجارة تقريباً بين هذه البلدان وجنوب إفريقيا ، لا توجد حاجة إلى ائتمانات تجارية ، ويعتقد أن ما قدمه كل من هذه البلدان إلى جنوب

افريقيا من قروض ائتمانية رسمية في مجال التصدير يقل في قيمته عن خمسة ملايين من دولارات الولايات المتحدة .

- ٨٠ - وتعطي النمسا لجنوب افريقيا غطاء في مجال الائتمانات التجارية ، ولكنها تجعل للمعاملات حدا أقصى قدره ٤,٣٤ من ملايين دولارات الولايات المتحدة وفتره قصوى طولها ٢٤ شهرا . وفي نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، كان لوكاللة Oesterreichische Kontrollbank ، وهي وكالة النمسا الرسمية للائتمان التجاري ، ائتمانات مستحقة من جميع الانواع تبلغ أقل من ٣٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة .

- ٨١ - وفي خارج أوروبا ، فإن استراليا وكندا ونيوزيلندا لا تعطي غطاء لجنوب افريقيا للائتمان التجاري ، وتدعوا إلى عدم إقامة روابط تجارية بأية طرق أخرى . كما تتحمث مؤسساتها المصرفية التابعة للقطاع الخاص على عدم تقديم ائتمانات تجارية لفترات تزيد على ٩٠ يوما . (انظر الفصل الثاني) . وتقل ديون جنوب افريقيا لكل من الوكالات الرسمية لائتمانات التصدير في استراليا ونيوزيلندا عن ٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة ويعتقد أنه لا توجد ديون في مجال الائتمان التجاري مستحقة لشركة تنمية الصادرات لكتلها .

- ٨٢ - أما في آسيا ، فيعتقد أن ائتمانات التصدير الرسمية المقدمة من هونغ كونغ تقل عن خمسة ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة غير أنه لا يعتقد أن قيوداً مماثلة تفرض في تايوان ، المقاطعة الصينية . وعلى الرغم من عدم توفر الأرقام ، فإن أحد المصادر الحديثة يستشهد بقول بعض المسؤولين أن : "المصرف التصدير والاستيراد التابع لتايوان ، المقاطعة الصينية ، برامج مالية لموردي الصادرات إلى جنوب افريقيا ومشتريها تماماً كما يفعل بالنسبة للموردين والمشترين من بلدان أخرى" . ويعتقد أنه في عام ١٩٨٨ وحده ، استوردت تايوان ، المقاطعة الصينية ، بضائع من جنوب افريقيا قيمتها ٨٢٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، ومصدرت في المقابل ما قيمته ٦٣٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، ومن المرجح أن تكون الديون المستحقة في مجال الائتمان التجاري كبيرة^(٢١) . وفي آسيا تعد تايوان ، المقاطعة الصينية ، ثاني أهم شريك تجاري لجنوب افريقيا بعد اليابان . وتشير دراسة صدرت مؤخراً وتقارير حديثة إلى وجود مشاريع استثمار مشتركة من تايوان المقاطعة الصينية ، في جنوب افريقيا^(٢٢) . وعلى الرغم من عدم توفر أرقام عن السنوات الأخيرة ، فإن احصاءات التجارة الدولية لعامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ توحى بحدوث بعض الزيادة في التجارة بين جنوب افريقيا وجمهورية كوريا الجنوبية .

٨٣ - ومن بين البلدان الأخرى الأخذة في التصنيع ، والتجارية في آسيا ، تقول سينافورة بعدم وجود روابط تجارية بينها وبين جنوب إفريقيا . أما الهند ومالزيسا وتايلاند فتحظر التجارة مع جنوب إفريقيا بالذات .

٨٤ - وقد عرفت دراسة حديثة للخبراء علاقة جنوب إفريقيا الاقتصادية مع الدول الأخرى في الجنوب الإفريقي بأنها علاقة "ترابط غير متوازن" (٢٤) . ويقدر أن الفائدة الكلية لصالح ميزان المدفوعات التي جناها اقتصاد جنوب إفريقيا من هذه العلاقة بلغت ما بين ١,٢٥ و ١,٦٧ من بلايين دولارات الولايات المتحدة في السنة بالنسبة لسنوات منتصف الثمانينات ، حيث جاء الجزء الأكبر من هذه المبالغ من فائض التجارة المنظورة (٢٥) . ويمثل هذا الرقم ما يقرب من ٤٠ في المائة من فائض جنوب إفريقيا في رصيد حسابه الجاري . وكان معظم هذه التجارة سيمول من ائتمانات من داخل جنوب إفريقيا .

هـ - القطاع الخاص

٨٥ - تفرض الحكومات والمنظمات الدولية جزاءات اقتصادية للحد من تدفق البضائع والسلع إلا أن شركات القطاع الخاص التي ترغب في الإبقاء على علاقات تجارية مربحة أو في تنمية هذه العلاقات كثيراً ما تتحايل على هذه الجزاءات .

٨٦ - وحالة القطاع المصرفي جديرة باهتمام خاص . ففي أعقاب وقف جنوب إفريقيا لسداد الجزء التجاري من ديونها الدولية في عام ١٩٨٥ ، أغلقت معظم الأسواق المالية الدولية أمام جنوب إفريقيا . ولعدة أشهر بعد الإعلان الذي صدر في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ شمل الاستبعاد الائتمانات الخاصة بالاغراف التجارية . وبما أن جنوب إفريقيا ، مع ذلك ، لم تعلن عن وقف سداد ديونها للوكلالات التجارية الرسمية ، وبما أن معظم هذه الوكلالات ، كما ذكر ، أبقيت الغطاء التأميني لجنوب إفريقيا نافذاً ، فإن مؤسسات القطاع الخاص المالية كانت قادرة من حيث المبدأ على الاستفادة من التمويل القصير الأجل والمتوسط الأجل للائتمانات التجارية . على أنه يبدو ، في واقع الممارسة ، أن ما يتم القيام به من هذه العمالة التجارية من خلال الأسواق التقليدية الرئيسية لجنوب إفريقيا ضئيل جداً .

٨٧ - وفي الولايات المتحدة وجد مكتب المحاسبة العام أن المصادر في الولايات المتحدة "راغبة عن" تقديم ائتمانات للتجارة مع جنوب إفريقيا (٢٦) . ويشهد مكتب المحاسبة المذكور بدراسة استقصائية قام بها مكتب مراقبة الأصول الخارجية التابع

للخزانة بالولايات المتحدة ، وبأدلة أخرى ، لتأييد هذا الاستنتاج الذي يعزى بصورة رئيسية إلى ما يلي : عدم وجود ضمانات من مصرف التصدير والاستيراد ؛ وإدراك أن هناك مخاطر اجتماعية - اقتصادية في جنوب إفريقيا ؛ وزيادة عدد قوانين الولايات والقوانين المحلية في الولايات المتحدة التي توجه الاستثمار بعيداً عن الشركات التي تقوم ب أعمال تجارية مع جنوب إفريقيا ؛ وزيادة الوعي العام بقضية الفصل العنصري ؛ وزيادة حساسية أصحاب المصارف لمشكلة الديون في إطار أزمة الديون العالمية .

٨٨ - أما في الاتحاد الأوروبي فإن الحالة مختلفة إلى حد ما . في البلدان التي يرتبط بها معظم تجارة جنوب إفريقيا مع أوروبا ، لا يتعرض القطاع الخاص إلا لضغوط خفيفة من جانب العلماء فيما يتعلق بتقديم ائتمانات تجارية نظراً لأن الوكالات الرسمية لا تقدم ائتمانات التصدير لـ تزال مفتوحة أمام الأعمال التجارية التابعة لجنوب إفريقيا . وتشعر وحدات القطاع الخاص بارتياح معقول إزاء هذه الحالة لأنها تستطيع بذلك تجنب الضغوط التي يعانيها نظارتها في الولايات المتحدة بحكم الرأي العام الذي يزدادوعيه ل المشكلة وحيث أنهما . ويستطيع القطاع الخاص أيضاً تجنب حدوث ضغوط من جانب عملائه يكون مصدرها أن هؤلاء العلماء يشاطرون (إلى حد بعيد) أصحاب المصارف في الولايات المتحدة آراءهم التشاومية بشأن المناخ الراهن للأعمال التجارية في جنوب إفريقيا . وقد استنتجت دراسة استقصائية خاصة شملت المؤسسات المصرفية الأوروبية الكبرى قام بها ممثلون لإحدى المنظمات الحكومية الدولية في أواخر عام ١٩٨٩ ، أن القطاع الخاص يقوم ب أعمال تجارية ضئيلة جداً في مجال الائتمان التجاري في الأسواق الرئيسية الأوروبية الرئيسية . ومن المرجح أن بعض الاعمال التجارية الجديدة تتضمن في بلدان الاتحاد الأوروبي ، ولكن الارجع أنها ضيقة النطاق ؛ وأن المصارف تقوم بها في أسواق ثانوية كان تأثيرها قليلاً بقرار وقف سداد الديون الصادر عام ١٩٨٥ أو أنها لم تتأثر به ؛ وأن الفرق منها إلى حد بعيد هو خدمة المدرسين المحليين .

٨٩ - أما خارج الولايات المتحدة وأوروبا الغربية فالحالة أقل وضوحاً . ويبدو معقولاً افتراض أن المصارف في تايوان ، المقاطعة الصينية ، تقوم ب أعمال تجارية واسعة النطاق في مجال الائتمان التجاري ، لأن حجم التجارة بين هذا البلد وجنوب إفريقيا ازداد زيادة كبيرة إلى حد ما في الثمانينيات . وذكرت التقارير أيضاً أن مصارف هونغ كونغ تقوم بتقديم ائتمانات تجارية من خلال مستعمرة التاج ، ونشطة كذلك في تقديم تمويلات تجارية للأعمال التجارية بين الشركات في جنوب شرق آسيا والشركات في جنوب إفريقيا وهي تمويلات لا تمر إطلاقاً عبر هونغ كونغ^(٢٧) . ومن المعتقد بصورة عامة أن السلطات اليابانية تقيد مساهمات القطاع المصرفية في تمويل التجارة مع جنوب

افريقيا ، إلا أن حجم المؤسسات والشركات التجارية اليابانية الرئيسية وقدرتها التنافسية يتيحان تقديم الائتمانات تجارية من مصادر غير مصرفيّة^(٢٨) .

٩٠ - بيد أن من الارجح أن يكون حجم الائتمانات التجارية الجديدة التي تقدم إلى جنوب افريقيا ضئيلاً على الاجمال . فقد أظهرت حسابات مكتب المحاسبة العام في الولايات المتحدة مؤخراً أن مجموع تدفق الائتمانات المضمونة الجديدة المتصلة بالتجارة ، بما في ذلك الائتمانات المصرفية المضمونة من قبل الحكومات ، في الفترة من حزيران/يونيه ١٩٨٦ حتى نهاية حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، بلغ ١٠٦٦ من بلايين الدولارات^(٢٩) . وبالمثل وجدت الامم المتحدة أنه على الرغم من حدوث بعض الزيادة في الإقراض ، وعلماً بأن المصارف الدولية تفضل تقديم القروض بدولارات الولايات المتحدة بدلاً من تقديمها بعملاتها هي ، فإن مجموع المبالغ ضئيل^(٣٠) . وعلى الرغم من أن الحجم الإجمالي للديون التجارية زاد زيادة ضئيلة ، فإنها مع ذلك ، تتيح لجنوب افريقيا ممارسة التجارة بقدر كافٍ من النجاح للبقاء على رصيد حساب جار لفائض المدفوعات يتبع لها سداد ديونها سواء خارج إطار قرار وقف سداد الدين أو في إطار اتفاقات إعادة جدولة الدين . ويرد في الفرع ٥ أدناه بعض الأسباب المتعلقة بهذه الحالة .

خامساً - فعالية التدابير المتخذة

٩١ - إن القيود المفروضة على الائتمانات التجارية لم تعم بدرجة خطيرة قدرة جنوب افريقيا على ممارسة عمليات التجارة الدوليّة . وهذا يرجع إلى أربعة أسباب رئيسية .

٩٢ - أولاً ، استمر الشركاء التجاريين الرئيسيون لجنوب افريقيا في أوروبا واليابان في تنطية جنوب افريقيا لدى الوكالات الرسمية للائتمان التجاري لديها ، وأبقى هؤلاء الشركاء على إمكانية تقديم قروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل لتجارة جنوب افريقيا بقدر قليل من القيود .

٩٣ - وثانياً ، كان مستوى التجارة منخفضاً ، إلى حد ما ، في البلدان المتقدمة النمو التي فرضت فيها قيود على الائتمانات التجارية (بلدان الشمال واستراليا وكندا ونيوزيلندا) . ومع أنه لابد أن تكون بعض الفروض التجارية قد ضاعت نتيجة للقيود المفروضة على الائتمان فإن هذه الفرض لم تكن لها من الأهمية ما يكفي للتاثير على الوضع التجاري العام لجنوب افريقيا .

٩٤ - وثالثاً فإنه في الحالات التي طبقت فيها قيود على الائتمانات التجارية وكان مستوى التجارة كبيراً جرّى تسهيل التجارة بوسائل أخرى . وعلى سبيل المثال فإنه على الرغم من القيود المفروضة في الولايات المتحدة على الائتمانات التجارية جرّى تسهيل التجارة بتقديم بعض الائتمانات التجارية الصغيرة للأعمال التجارية وذلك ، كما ذكر ، من جانب مصرف واحد على الأقل ، ومن خلال توفر التسهيلات الائتمانية التجارية في أماكن أخرى من العالم ، ومن خلال قدرة الفروع التابعة لشركات الولايات المتحدة على الاستفادة من هذه التسهيلات وعدم تحديد الأسواق المالية الدولية^(٣١) . وبالإضافة إلى هذا فإنه يمكن للشركات أن تختار التجارة مع الشركات المنشأة في جنوب إفريقيا على أساس وجود حسابات مفتوحة . ويمكن تفصية تكلفة الفرقة الضائعة بالنسبة للمورّد عن طريق تحديد أسعار أعلى للسلع الموردة ؛ غير أن السعر الأعلى قد يظل مع ذلك أقل مما كان يمكن أن يصل إليه مجموع سعر الشراء وتكلفة تمويل الائتمان التجاري وذلك بسبب إلغاء رسوم الخدمة الوسيطة .

٩٥ - ورابعاً فإن هيكل اقتصاد جنوب إفريقيا يجعل هذا الاقتصاد منيعاً ، نسبياً ، أمام القيود المفروضة على الائتمانات التجارية . فقطاع التصدير يتكون أساساً من شركات يعمل عدد قليل منها بأسلوب احتكار القلة . ونتيجة لقيام الشركات عبر الوطنية بتصفية استثماراتها ، اشتري بعض من هذه الشركات مؤسسات مالية لها علاقات متطرفة في الخارج مع مصارف مراسلة . ووضع هذه المؤسسات المالية يسمح لها بتقديم التمويل الائتماني التجاري لاصحابها والنّ العمالء المحليين الآخرين . وعلاوة على هذا فإن الكثير من شركات جنوب إفريقيا فروع لشركات دولية أو قامت مؤخراً بسحب استثماراتها بطريقة تسمح لها بالاحتفاظ بقدرتها على عقد اتفاقات تجارية دولية ، وهي بذلك تكون في وضع يسمح لها بالحصول على تسهيلات ائتمانية تجارية . وشركات جنوب إفريقيا نفسها أصبحت لها قدرة متزايدة على الحصول على تمويل للائتمانات التجارية من الخارج . والأسواق النامية الرئيسية للمنتجات المصنعة الأخرى هي بلدان الجنوب الإفريقي والبلدان الصناعية في آسيا . وفي كل مجالات الاقتصاد هذه ، أصبحت الدولة والمؤسسات المالية المحلية والشركات التجارية والمصارف في الاقتصادات الناشئة في آسيا ، جميعها ، في وضع يضمن لها توفر تمويل ائتمانات التصدير .

٩٦ - وفيما يتعلق بالواردات فإن التجارة الرئيسية لجنوب إفريقيا مركزة في السلع الانتاجية والسلع الوسيطة . وما دامت التجارة في هذه الأصناف غير محظورة بتدايير دولية ، وما دام الموردون وأشقيين من أنهم سيحصلون على مستحقاتهم ، فإن توفير الائتمانات التجارية سيستمر سواء عن طريق الوكالات الرسمية التي تقدم ائتمانات

للتصدير أو عن طريق التجارة على أساس الحساب المفتوح أو في الأسواق المالية الدولية . وكما اقترح في دراسة أجريت مؤخرا ، فإنه حتى إذا جرى تشديد الجزاءات المفروضة على قطاع التجارة ونفت هذه الجزاءات بمزيد من الحزم فإن قدرة جنوب إفريقيا على الحصول على ائتمانات تجارية قصيرة الأجل قد تتحسن ، حيث أن من المرجح أن تكون أنشطة التحايل على الجزاءات المالية أنشطة مربحة ^(٣٢) .

٩٧ - وفي تقييم أثر القيود على مدى توفر القروض والائتمانات التجارية فمن المفيد أن يستعرض عدد من الدراسات التي أجريت في هذا الشأن والتي أجريت ، على نحو أعم ، عن أثر الجزاءات الاقتصادية . والتحليلات التي أجريت مؤخرا لآخر الجزاءات الدولية على اقتصاد جنوب إفريقيا أشارت إلى ما يلي ^(٣٣) :

(أ) الآخر الأول للجزاءات هو أثرها على الأسعار : تمثل الجزاءات التي أن تسبب زيادة في أسعار الواردات وانخفاضا في أسعار الصادرات . وقدر أن التكلفة التي تحملتها جنوب إفريقيا نتيجة للجزاءات قد بلغت "عدة بلايين من الدولارات سنويا" ^(٣٤) . وهذه التكلفة تلقي عبئا على الميزان الخارجي للحساب الجاري وتزيد معدل التضخم ؛

(ب) يتمثل الآخر الثاني في ظهور اتجاه نحو تشويه التخصص المحلي للموارد . ففي قطاع الطاقة ، مثلا ، من الممكن أن يؤدي ارتفاع تكلفة الاستثمارات المعتمدة بكثافة على رأس المال ، ونقص كفاءة هذه الاستثمارات إلى تخفيض معدل زيادة الانتاجية ، كما أنها قد يؤديا إلى استنزاف الاقتصاد لسنوات مقبلة ^(٣٥) . وينبغي مع ذلك التأكيد على أن الكثير من هذا التشوه ناتج ، في جنوب إفريقيا ، عن الفصل العنصري ذاته بغض النظر عن الجزاءات وهو أوضح ما يكون في أسعار سوق اليد العاملة ، وأسواق رأس المال ، والهيكل الأساسي للنقل والمواصلات ، والتدريب ، والتعليم ؛

(ج) يتعلق الآخر الرئيسي الثالث بالفترة الاقتصادية الضائعة . ويقدر أن "الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لجنوب إفريقيا كان سيزيد اليوم بنسبة تتراوح بين ٣٠ في المائة و ٣٥ في المائة مما هو عليه في الواقع لو لم تبق جنوب إفريقيا على الفصل العنصري وتتبع استراتيجية لشبه الاعتماد على النفس . وهذه الخسارة هي ثمن الاستمرار في نظام الفصل العنصري واتخاذ تدابير لإقامة اقتصاد أقل تبعية" ^(٣٦) . والدراسات الأخرى تختلف طفيفا في تقدير أن الناتج القومي الإجمالي كان في عام ١٩٨٧ أقل بنسبة ٤٥ في المائة مما كان سيصبح عليه إذا تمكן الاقتصاد من المحافظة على معدلات النمو التي حققها بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٧٥ طوال الأعوام من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٧ ^(٣٧) .

٩٨ - وفي هذا السياق فإن فرض حظر دولي على الائتمانات التجارية للتجارة مع جنوب إفريقيا ، ولو أنه لن يكون له أثر منع التجارة ، من شأنه أن يزيد المماعض الاقتصادية الواضحة بالفعل في اقتصاد جنوب إفريقيا . وهذا سيتحقق بالطرق التالية :

(أ) ستؤدي الندرة النسبية لتمويل الائتمانات التجارية إلى زيادة تكلفة هذا التمويل ، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة أسعار الصادرات (وبالتالي تقليل قدرتها على المنافسة) . ولمعالجة هذه المشكلة ، سيعين على المصادرين ، في الأجل القصير على الأقل ، أن يخفضوا الأسعار عن طريق تقليل الأرباح . وهذه الآلية تعرض للخطر الاستثمارات المقبلة اعتماداً على الحصائل المحافظ عليها والتي كانت المصدر الرئيسي للاستثمار المباشر في اقتصاد جنوب إفريقيا في فترة ما بعد الحرب ؛

(ب) مع جود الندرة النسبية في تمويل الائتمانات التجارية ، سيجري مزيد من العمليات التجارية على أساس الدفع نقداً أو على أساس فتح حساب مفتوح . لذلك ستُضطر سلطات جنوب إفريقيا إلى تكوين احتياطياتها من النقد الأجنبي لمواجهة احتياجات المعاملات النقدية . ولتحقيق ذلك فإن هذه السلطات تحتاج إلى زيادة حجم الفائض التجاري ، وبالتالي زيادة الحد من الواردات ؛

(ج) ستؤدي زيادة الحد من الواردات إلى زيادة التضخم (ارتفاع الأسعار نتيجة للندرة) والى حدوث نقص في رأس المال وفي السلع الوسيطة التي لها أهمية في زيادة الانتاج مما سيؤدي إلى انخفاض معدلات النمو وزيادة البطالة ؛

(د) سيؤدي فرض مزيد من القيود على الواردات ، أيضاً ، إلى تشجيع التوسع في صناعات بدائل الواردات (سواء شجعت السلطات هذا التوسع أو لم تشجعه مما قد يؤدي إلى مزيد من التخصيص السريع لأموال الاستثمارات النادرة والى زيادة التشوه في تخصيم الموارد بصفة عامة ، بل إلى انخفاض معدلات نمو الانتاجية في الأجل المتوسط .

٩٩ - وقد شارت مسألة ما إذا كانت اتفاقات إعادة الجدولة التي عقدتها المصارف الدولية مع سلطات جنوب إفريقيا قد خفت الضغط الذي تتعرض له حكومة جنوب إفريقيا للبدء في عملية مجانية للإصلاح السياسي (انظر الفرع جيم من الفصل الثالث) .

١٠٠ - وتتباين الآراء بشأن هذه المسألة . وتحقيقاً للهدفين المتمثلين في معرفة الحجم والإطار الزمني للالتزاماتها المتعلقة بالدين في الأجل المتوسط وتسهيل سداد

المبالغ المستحقة ، سنة بستة ، حاولت سلطات جنوب افريقيا إقامة قدر من التوازن في بيئة تقرير السياسات لميزان المدفوعات وإدارة الدين . وبالتأكيد فإن إزالة "الاتفاقيات" سداد الديون يقلل من امكانية حدوث نوع من أنواع الازمات المتعلقة بالصرف الأجنبي .

١٠١ - غير أنه ليس من الواضح ما إذا كان من شأن هذه التطورات أن تؤدي إلى تخفيف الضغط الذي تتعرض له جنوب افريقيا بسبب المعوبات التي يواجهها حسابها الخارجي . وقد أبدي في احدى الدراسات المتخصصة رأي مفاده أن الضغط الناتج عن سداد الديون ، مع عدم وجود تدفقات رأسمالية جديدة ، هو ضغط مستمر وترامكي وأن المصاعب الناجمة عنه تزداد تدريجياً سنة بعد سنة ^(٢٨) . وطبقاً لهذا الرأي فإن اتفاقيات إعادة الجدولة قد أدت إلى استمرار الضغط الذي تتعرض له سلطات جنوب افريقيا لإجراء إصلاح سياسي . وهذا التحليل يؤكد ، على ما يبدو ، تقدم الحوار السياسي في جنوب افريقيا على مدى الشهور الأخيرة وإعلان الحكومة عن التزامها بإنها الفصل العنصري عن طريق التفاوض .

١٠٢ - وإذا كانت فعالية هذا الضغط مستمدّة من ضرورة سداد جنوب افريقيا لديونها الخارجية مع عدم وجود تدفقات تذكر لرأى المال فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو : هل يمكن استخدام التمويل عن طريق ائتمانات تجارية جديدة كبدائل لمزيد من الاقتراض التقليدي بما يقلل الضغط المالي من أجل إجراء الإصلاح ؟

١٠٣ - ولابد أن يكون تقييم الاجابة على هذا السؤال في ضوء ما يلى ^(٢٩) :

(أ) مقدادير الأموال الجديدة المتعلقة بهذه المسألة هي مقدادير قليلة إلى حد يجعلها غير ذات قيمة كبيرة . ومكتب المحاسبة العامة في الولايات المتحدة يقدر أنه بين حزيران/يونيه ١٩٨٦ وحزيران/يونيه ١٩٨٩ زاد حجم الائتمانات التجارية المتاحة لجنوب افريقيا بمقدار ١,٠٦٦ بليون دولار (انظر الفرع هاء من الفصل الرابع والجدولين ٩ و ١٠) ^٤

(ب) ليس من المعروف ما هي نسبة المكوك القصيرة الأجل أو المتوسطة الأجل أو الطويلة الأجل في دين الائتمانات التجارية الجديدة . ومن المؤكد أن الحكومة ستفضل المكوك الطويلة الأجل ، في حين أن المقرضين في القطاع الخاص في الأسواق المالية العالمية سيفضلون المكوك القصيرة الأجل . وبالنظر إلى أن أزمة العملات

الاجنبية التي حدثت في جنوب افريقيا في عام ١٩٨٥ كان سببها ارتفاع حجم الديون القصيرة الأجل المستحقة فمن المعمول افتراض أن سلطات جنوب افريقيا ستسعى الى تفادى تكرار هذه الظروف . وسوف ينتج عن ذلك حدوث جمود في الموقف ، كما ستكون الحكومة راغبة ، بحسب ، في زيادة حجم دين الائتمانات التجارية دون أن يكون ذلك عن طريق تشجيع زيادة كبيرة في المكوك القصيرة الأجل ؛

(ج) إن الائتمانات التجارية تتاح لأغراض تجارية ولا يمكن استخدامها كبديل لاحتياجات رأسمالية أخرى . وجنوب افريقيا كان لديها بالفعل رصيد من الائتمانات التجارية الدائرة كاف بالنسبة لمستوى تجارتها الدولية الذي كان قائما عند حدود الأزمة المالية في عام ١٩٨٥ . وحدوث بعض الزيادة في الصادرات منذ ذلك الوقت يبرر زيادة محدودة في تمويل الائتمانات التجارية ، غير أن الضرورات الاقتصادية قد أدت ، طوال الفترة نفسها ، إلى تقليل الواردات . وقد تكون جنوب افريقيا قد بلغت الحدود القصوى لما يمكنها تحقيقه بالائتمانات التجارية لأغراض موازنة حساب رأس المال .

١٠٤ - وعلى الرغم من أنه لا يمكن استخدام الائتمانات التجارية كبديل مرض للتدفقات الرأسمالية الأخرى (والاكبر كثيرا) فمن الممكن أن تقدم هذه الائتمانات بعض المساعدة إلى السلطات في إدارة الحساب الخارجي عندما تكون الاحتياطيات قليلة . وزيادة التدفقات لتمويل الائتمانات التجارية في أوقات استحقاق تسديدات كبيرة للديون ولغيرها بالعملة الأجنبية يمكن موازنتها بالسداد في الأوقات التي تكون فيها حصائر الصادرات في ذروتها وتزيد فيها الصادرات على الواردات . غير أن التيسير الذي يتيحه تمويل الائتمانات التجارية في هذه الحالات ليس كبيرا ولا يغير كثيرا من مشكلة الحساب الخارجي العامة التي هي في الأساس مشكلة هيكلية بطبعتها .

الحواشى

(١) تكون فريق الشخصيات البارزة المنشأ لإدارة جلسات الاستماع العلنية الثانية من كنفان بنانا (الرئيس) ، وجوديث هارت (الرئيس المشارك) ، وكمال حسين (المقرر) ، وعبد اللطيف الحمد ، وفرنسيس بلنشارد ، وآناتولي غروميكو ، وفلورا ماكدونالد ، ومختار كوسوما أتاماديا ، وإدوارد سيانغا ، ووول سوينكا ، ولوويل ويكر .

(٢) الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا ، جلسات الاستماع العلنية الثانية ، ١٩٨٩ . تقرير فريق الشخصيات البارزة ، وثيقة معلومات أساسية ، ١٩٨٩

المجلد ١ ، الامم المتحدة (نيويورك) ، ١٩٩٠ . خلال جلسات الاستماع العلنية الثانية بشأن الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا المعقودة في عام ١٩٨٩ ، نشر مركز الامم المتحدة للشركات عبر الوطنية معلومات عن دائنها جنوب افريقيا وذلك على حسب البلد ، والوثيقة E/C.10/1990/L.4

(٣) برنامج عمل منظمة العمل الدولية لمناهضة الفصل العنصري ، ١٩٨٨ التوصية ٤ ، الفقرة الفرعية ٢ من الفقرة الثانية في "تقرير خاص من المدير العام بشأن تطبيق الاعلان المتعلق بالعمل لمناهضة الفصل العنصري في جنوب افريقيا وناميبيا" ، منظمة العمل الدولية (جنيف) ، ١٩٨٩ ، المفتاحان ١٤٣ و ١٤٤ .

Stephen R. Lewis Jr., The Economics of Apartheid, Council on Foreign Relations (New York), 1990, pp. 62-72 and Appendix Table F, p. 178 (٤)

(٥) المرجع نفسه ، الصفحة ٦٦ .

(٦) إن النمو الذي تحقق في أداء اقتصاد جنوب افريقيا من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٧٥ بالقليل من الاستثمارات المباشرة الأجنبية الجديدة لا يعني أنه قد لا تكون هناك حاجة إلى استثمار مباشر أجنبي لتجديد النمو في المستقبل . وعلى العكس من ذلك ، فإن جنوب افريقيا قد شهدت انخفاضاً مستمراً في إنتاجية الاستثمار منذ أوائل الخمسينيات ، كما أنه من المتفق عليه على نطاق واسع في جنوب افريقيا أن هناك حاجة إلى إصلاح هيكلي في الاقتصاد (ليس من ناحية الشكل) . انظر مثلاً : Lewis, Jr. ، مرجع سبقت الاشارة اليه ، المفحات من ١٢٧ إلى ١٣٤ ؛ و Stephen Gelb, "Economic Crisis and Growth Models for the future", Economic Trends Group, mimeo Ronald W. Bethlehem, "The need for change in the South (Durban), 1990 African Economy" ، South African chamber of Business, mimeo (Johannesburg) ، 1990 .

(٧) استخدم في البداية سعر صرف مزدوج بعد أحداث شاريفيل التي وقعت في عام ١٩٦٠ ، وظل هذا السعر نافذاً حتى عام ١٩٨٣ عندما ألغى كجزء من المحاولات التي قامت بها الحكومة عندئذ لإجراء اصلاحات تحريرية في الاقتصاد . ومنذ عام ١٩٨٣ وحتى إعادة استخدام سعر الصرف المزدوج في عام ١٩٨٥ ، وبالتأكيد إلى أن خفضت قيمة العملة في أواخر عام ١٩٨٤ ، أتاح عدم وجود سعر صرف مزدوج الفرصة ، لفترة قصيرة ، للشركات عبر الوطنية كي تسحب استثماراتها دون أن تتighb خسائر كبيرة .

Keith Ovenden and Tony Cole, Apartheid and International Finance: A Programme for Change, Penguin (Melbourne and London), 1989, pp. 75-82

Lawrence Harris, "South Africa's External Debt Crisis," Third World Quarterly, July 1986, Ovenden and Cole, op. cit., pp. 75-107

John E. Lind and David J. Koistinen, Financing South Africa's Foreign Trade, Cannicor Research San Francisco, March 1988, p. 17

United States General Accounting Office, South Africa: Relationship with Western Financial Institutions, GAO/NSIAD-90-189, (Washington DC), June 1990, (GAO/NSIAD-90-189) pp. 17 and 18

(١٢) المرجع نفسه ، المفتاحان ١٥ و ١٦ .

Transnational Corporations in South Africa ...، Ovenden and Cole ، مرجع سبقت الاشارة اليه ، المفتاح ١١٢ ، و مرجع سبقت الاشارة اليه ، المفاتيح من ١٦٣ الى ١٨٣ .

Transnational Corporations in South Africa ..., op. cit., p. 71; Lind and Koistinen, op. cit.; Alan Hirsch, "Sanction, Loans, and the South African Economy", in Mark Orkin, ed., Sanctions against Apartheid, Community Agency for Social Enquiry, 1990, pp. 282 and 283; Carolyn Jenkins, "Trade Finance and South Africa's Foreign Debt: Another Pressure Point?", mimeo, University of Natal, 1989, and U.S. GAO, op. cit

(١٥) معرف كما يلي : عدم العزل بين الاجسام في جميع مرافق العمل ، واتباع ممارسات للتوظيف تعتمد على المساواة والعدالة ، وإعطاء أجور متساوية عن الأعمال المتساوية ، وتنفيذ برامج تدريبية لإعداد الموظفين من غير البيض على الأعمال الإشرافية والإدارية والكتابية والفنية ، وزيادة عدد الموظفين غير البيض في المناصب الإدارية والإشرافية ، وابداء الاستعداد للدخول في مساومات جماعية مع نقابات

العمال ، وتحسين نوعية الحياة للموظفين في مجالات مثل الاسكان والنقل والمدارس والترفيه والمرافق الصحية . انظر : United States General Accounting Office : مرجع سبقت الاشارة اليه ، الصفحة ١٦ .

(١٦) الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا ... ، مرجع سبقت الاشارة اليه ، الصفحة ٧١ .

United States General Accounting Office (١٧) ، مرجع سبقت الاشارة اليه ، الصفحة ١٨ .

(١٨) المرجع نفسه .

Ovenden and Cole (١٩) ، مرجع سبقت الاشارة اليه ، الصفحة ١٤٣ .

Direction of Trade Statistics Yearbook (٢٠) ، صندوق النقد الدولي ، ١٩٨٩ ، الصفحة ٣٤٠ .

United States General Accounting Office (٢١) ، مرجع سبقت الاشارة اليه ، الصفحة ١٩ .

صندوق النقد الدولي ، مرجع سبقت الاشارة اليه ، الصفحة ٣٥٦ . انظر أيضا الجدول ٨ .

Ovenden and Cole (٢٢) ، مرجع سبقت الاشارة اليه ، الصفحة ١٤٦ ؛ وصحيفة "نيويورك تايمز" ، ٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ .

Lewis, Jr. (٢٤) ، مرجع سبقت الاشارة اليه ، الصفحة ٩٠ .

(٢٥) المرجع نفسه ، الصفحات من ٨٠ الى ٩٠ . والارقام المبينة في الجدول ٥-٤ في صفحة ٨٩ تتصل بالبلدان الاعضاء في مؤتمر التنسيق الانمائي في الجنوب الافريقي وهي بالتحديد أنغولا ، وبوتسلوانا ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وزامبيا ، وزمبابوي ، وسوازيلند ، ولويسبوتو ، وملاوي ، وموزامبيق .

(٢٦) United States General Accounting Office ، مرجع سبقت الاشارة اليه ، الصفحة ١٧ .

(٢٧) المراجع نفسه ، الملفتان ١٨ و ١٩ و ٤ و Commonwealth Secretariat, South Africa and the International Financial System : Report by an Intergovernmental Group (Toronto), 1988, p. 47

(٢٨) Ovenden and Cole ، مرجع سبقت الاشارة اليه ، الصفحة ١٤٣ . يذكر المؤلفان أنه قد تتيح المصارف رئيس المال العامل للشركات اليابانية التي تتبع في سوق جنوب افريقيا ، بما يُمكّن تلك الشركات من تقديم ائتمانات للمستوردين في جنوب افريقيا . ويلفت المؤلفان الانتباه أيضا إلى الممارسة اليابانية المتمثلة في تقديم ائتمانات تجارية إلى شركات الشحن البحري اليابانية بحيث يستحق سداد الفواتير في نفس موعد سداد المستورد للمستحق عليه . وبهذه الطريقة لا يكون قد جرى تقديم ائتمان تجاري ، من الناحية الفنية ، إلى المستورد .

(٢٩) United States General Accounting Office ، مرجع سبقت الاشارة اليه ، الصفحة ١٥ .

(٣٠) الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا ، مرجع سبقت الاشارة اليه ، الصفحة ٦٧ .

(٣١) United States General Accounting Office ، مرجع سبقت الاشارة اليه ، الصفحة ١٧ .

(٣٢) Lewis ، مرجع سبقت الاشارة اليه ، الصفحة ١٣٩ .

(٣٣) انظر على وجه الخصوص Lewis ، مرجع سبقت الاشارة اليه ، المفحات من ٩٧ إلى ١٤٢ و Charles M. Becker, Trevor Bell, Haider Ali Khan and Patricia S. Pollard, The Impact of Sanctions on South Africa, Part I, The Economy, Investor Responsibility Research Centre, Washington, DC, March 1990

(٣٤) المرجع نفسه ، الصفحة ١١٤ .

(٣٥) Becker et. al. ، مرجع سبقت الاشارة اليه ، الصفحة ٩ وما بعدها ، Lewis ، مرجع سبقت الاشارة اليه ، الملفات ١٠١ الى ١٠٨ والصفحتان ١٣٠ و ١٣١ .

(٣٦) Becker et. al. ، مرجع سبقت الاشارة اليه ، الصفحة ٢٦ .

(٣٧) Lewis ، مرجع سبقت الاشارة اليه ، الصفحة ١٢٧ . "من الممكن أن يوعز الجزء الأكبر من هذا الفرق إلى الأعباء الاقتصادية التي أوجدها الفصل العنصري والجهود الرامية إلى المحافظة على سيطرة البيض" .

(٣٨) Ovenden and Cole ، مرجع سبقت الاشارة اليه ، الملفات من ١٨٧ إلى

. ١٩٢

(٣٩) United States General Accounting Office ، مرجع سبقت الاشارة اليه ، الملفتان ١٥ و ١٦ ، Jenkins ، مرجع سبقت الاشارة اليه ، الصفحة ٢٠ ، Ovenden and Cole ، مرجع سبقت الاشارة اليه ، الملفتان ١٤٠ و ١٤١ .
